الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

العدد 21 - ابريل 2016

اقتصاد الإمارات

تنوع حقيقي وفرص مستقبلية واعدة

الإمارات

ضمن أفضل 15 اقتصاداً تنافسيا في العالم

جناح الإمارات في «إكسبو 2020» يعكس قيم التراث والتواصل والانفتاح

هيئة التحرير بوزارة الاقتصاد:

رئيس التحرير: طارق أحمد المرزوقي

مدير التحرير: عماد العلي

إشراف على التصميم: فاطمة المدني

التصميم والإخراج الفني: e DESIGN SMART ELECTRONIC DESIGNS

للتواصل والإقتراحات communication@economy.ae

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

داخل هذا العدد

العدد 21 – إبريل 2016

صفحـــــة 11

جناح الإمارات في «إكسبو **2020**» يعكس قيم التراث والتواصل والانفتاح

مكاتب وزارة الإقتصاد

الإمارة	الهاتف	الفاكس
أبوظبي	02 613 1111	02 626 0000
دبي	04 314 1555	04 358 1811
الشارقة	06 528 1222	06 528 5333
عجمان	06 747 1333	06 754 7979

الإمارة	الهاتف	الفاكس
رأس الخيمة	07 227 8000	07 228 0099
ام القيوين	06 766 4426	06 766 4426
الفجيرة	09 223 3330	09 222 0041
مدينة العين	03 765 5268	03 766 4880

المحتويات

اقتصاد الإمارات
مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

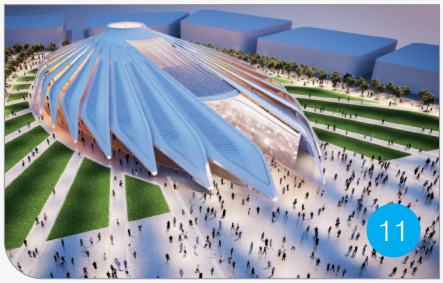

7 رسالة الوزير
من التنويع إلى اقتصاد ما بعد النفط

8 تنافسية
الإمارات ضمن أفضل 15 اقتصاداً تنافسيا في العالم.

11 اكسبو ٢٠٢٠
جناح الإمارات في «إكسبو 2020» يعكس قيم التراث والتواصل والانفتاح

13 رؤية مستقبلية
خارطة طريق وحزمة إجراءات تؤسس لمرحلة ما بعد النفط

16 تحول تدريجي
الإمارات نحو الانتقال التدريجي السلس إلى ما بعد النفط

20 تنوع اقتصادي
اقتصاد الإمارات تنوع حقيقي وفرص مستقبلية واعدة

24 صناعة
مجلس التنسيق الصناعي يعزز الدور الحيوي للقطاع

29 تجارة
الإمارات لاعب رئيسي في خارطة التجارة العالمية

32 أسواق المال
أنظمة عصرية تعزز أداء أسواق المال في الإمارات

36 ريادة الأعمال
الشركات الصغيرة تلعب دوراً حيويا في دعم الاقتصاد الوطني

40 سياحة
قطاع السياحة أحد الركائز الاقتصادية الهامة

44 أنشطة وفعاليات

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

الرؤية

اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة.

القيم

الشفافية, احترام الحقوق, التميز, روح الفريق, المشاركة والابتكار.

الرسالة

تنمية الإقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الإقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الإقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الإقتصادية بقيادة كفاءات وطنية معايير الإبداع والتميّز العالمية واقتصاديات المعرفةً.

من التنويع إلى اقتصاد ما بعد النفط

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الإقتصاد

بعد النجاح الملفت لسياسة التنويع الاقتصادي التي توجت بتعزيز حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة 70 بالمئة . وبروز دولة الامارات كمركز دولي متنامي للتجارة والسياحة والأعمال والخدمات.

هاهي دولتنا تتبنى استراتيجية متكاملة لـ "اقتصاد ما بعد النفط" بتوجيهات سديدة من صاحب السمو الشيخ خليفه بن زايد ال نهيان رئيس الدولة حفظه الله ومتابعة واهتمام مباشرين من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد ال نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

إنها قفزة جبارة أخرى نحو المستقبل وخطوة نوعية على طريق الانتقال بمسيرة التنمية في الإمارات إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستديمة استنادا إلى تطوير قطاعات اقتصادية جديدة، وتعزيز كفاءة وفعالية القطاعات القائمة، بالتزامن مع بناء أجيال قادرة على قيادة اقتصاد وطني يتسم بالاستدامة والتوازن .

وأكدت "خلوة الإمارات ما بعد النفط" التي عقدت في يناير 2016 بحضور ومشاركة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن قيادتنا الرشيدة لديها دراية ووعي كبير بالآليات والإجراءات الكفيلة بالانتقال إلى المستقبل المنشود عبر إعداد برنامج وطني شامل لاقتصاد وطني متنوع ومستدام يجسد طموح دولة الإمارات المتمثل في الاستعداد إلى مرحلة ما بعد النفط عبر تقليص اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط إلى الحدود الدنيا وتوسيع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى الحدود القصوى.

و ما شهدته " خلوة الإمارات ما بعد النفط " من جلسات ونقاشات مستفيضة عكست إلى أي مدى تعي القيادة الرشيدة للدولة طبيعة المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقها لعبور المرحلة الحالية والانتقال إلى مستقبل أفضل للاقتصاد الوطني وللمجتمع كله.

وما ميز وميز دولتنا أنها لا تركن إلى ما تمتلكه من موارد طبيعية ومصادر طاقة لكنها تحرص على استثمار هذه الموارد على الوجه الأمثل بما يبعد الاقتصاد الوطني عن شبح التعرض لأي اهتزازات غير مأمونة العواقب في حال تعرضت تلك الموارد إلى النضوب في المستقبل وذلك من أجل تمكين الاقتصاد الوطني من بناء قدراته الذاتية وتوسيع قاعدته الإنتاجية بعيدا عن النفط أو أي مورد غير مستدام .

ان تركيز " خلوة الإمارات ما بعد النفط " ومناقشتها للسيناريوهات المستقبلية لاقتصاد دولة الإمارات وكذلك السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها الحكومة لإحداث نقلة نوعية وتغييرات إيجابية في القطاعات الحيوية بدوره مثل أحد النقاط المضيئة في مسيرة العمل التنموي الإماراتي الشامل إذ أكد ذلك أن القيادة الرشيدة للدولة تفتح الباب لأي سيناريو محتمل في المستقبل مهما كان وتضع الإجراءات والسياسات اللازمة للتعامل معه ومع تداعياته أيضا .

إننا نهتدي ونستنير جميعا برؤى وأفكار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم ونحن نشق طريقنا بثقة نحو المستقبل وبرؤيته الثاقبة الصائبة حدد سموه الركيزة الاساسية لذلك حيث قال سموه خلال خلوة ما بعد النفط أن " تطوير العقول البشرية هي العملة العالمية لاقتصادات القرن الحادي والعشرين والسبيل الوحيد لتحقيق تنمية مستدامة نقود من خلالها دولتنا نحو المزيد من التقدم والرخاء" ..مضيفا " لدينا في دولة الإمارات الخبرات والموارد والإرادة والتصميم والأهم من ذلك الرؤية والقيادة الحكيمة لندفع باقتصادنا نحو الاستدامة".

و بدوره قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان خلال مشاركته في أعمال الخلوة " نسعى أن تكون الإمارات نموذجا لدولة نجحت في تحويل اقتصادها من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على مهارات وعقول أبنائها وهم رهاننا لمستقبل زاهر.. ..نريد ان تكون دولة الإمارات متقدمة علميا ونطمح الى اقتصاد إماراتي متين يعتمد على الصناعات المتقدمة والبحث العلمي ونتطلع الى ابتكارات إماراتية تغير حياة الأجيال القادمة للأفضل ونحن قادرون بحول الله وقوته وجهود أبناء هذا الوطن".

ولتحقيق طموحات وتوجيهات قيادتنا الرشيد فإننا مدعون جميعا أفرادا ومؤسسات وجهات حكومية وخاصة إلى تطوير ورفع كفاءة وإنتاجية القطاعات الاقتصادية الحالية والتمهيد لإضافة قطاعات جديدة وبما يضمن تحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته ونموه المستدام بالإضافة إلى الارتقاء بأدائه وفق أعلى المعايير العالمية.

الإمارات ضمن افضل 15 اقتصادا تنافسيا في العالم

تفوقت الامارات على المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، ان محافظة دولة الإمارات على مركزها المتقدم في المرتبة 15 في قائمة أكثر الاقتصادات تنافسية بالعالم في تقرير «الكتاب السنوي للتنافسية العالمية» لعام 2016 يعد إنجازاً كبيراً آخر يضاف إلى الإنجازات التي يواصل الاقتصاد الوطني تحقيقها، بفضل توجيهات القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وحافظت دولة الإمارات على صدارتها في التنافسية العالمية ضمن أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم استناداً إلى ما كشف عنه أحدث إصدار لتقرير التنافسية العالمي الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية. و احتلت الدولة المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر صرف العملات الأجنبية والثانية في كل من جودة القرارات الحكومية ومرونة السياسات الحكومية.

اقتصاد تنافسي

وجاءت دولة الإمارات في المركز 15 عالمياً محافظة على مكانتها ضمن أفضل 20 اقتصاداً تنافسياً في العالم.

وتفوقت على اقتصادات متقدمة مثل المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا.

وحققت أعلى نتائج في الاستبيانات على الإطلاق مقارنه بنتائج الأعوام السابقة.

سلطان المنصوري : حفاظ الإمارات على تنافسية اقتصادها يؤكد سلامة المسار المتبع

حيث تقدمت الإمارات في نتائج جميع المحاور الأساسية الأربعة في التقرير.

ففي محور الأداء الاقتصادي وهو المحور الذي يتضمن كل المؤشرات المتعلقة بالقطاع الاقتصادي في الدولة، تقدمت الإمارات من 66.298 نقطة في عام 2015 إلى 70.308 نقطة للعام 2016 مرتفعة بنسبة 6%.

أما محور الكفاءة الحكومية، وهو المحور الذي يشمل مؤشرات الأداء الحكومي مثل الكفاءة وجودة القرارات والشفافية، فقد تقدمت الإمارات من 72.811 نقطة في 2015 إلى 78.21 نقطة في 2016، مرتفعة بنسبة 7.4%.

وفي محور كفاءة قطاع الأعمال، تقدمت من 58.479 نقطة في 2015 إلى 78.536 نقطة مرتفعة بنسبة بلغت 34.3%، أما محور البنية التحتية الذي شهد أعلى زيادة بين المحاور الرئيسة الأربعة وبزيادة وصلت إلى 42.2%.

احتلال المرتبة الثانية في جودة القرارات الحكومية ومرونة السياسات الحكومية

حيث ارتفعت النتيجة من 37.991 نقطة عام 2015 إلى 54.027 نقطة في 2016.

وقال معالي وزير الاقتصاد لا شك في أن هذه النتيجة تعكس واقعاً اقتصادياً متطوراً تمتاز به دولة الإمارات، نظراً إلى اعتماد هذا التقرير على مؤشرات تقيس الأداء في عدة محاور وفق آليات بالغة الدقة وبمعايير عالمية، وتصدره إحدى أهم المؤسسات المختصة بهذا المجال في العالم وهي المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا

إنجاز مضاعف

وأشار إلى أن أهمية هذه الإنجاز تتضاعف إذا تم النظر إليه في ظل الأوضاع الاقتصادية التي يشهدها العالم، حيث أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط، والتباطؤ الاقتصادي الذي تعانيه كثير من دول العالم، فضلاً عن التأثير السلبي للاضطرابات السياسية في كثير من المناطق، إلى تراجع في النمو الاقتصادي العالمي عموماً. ونجاح دولة الإمارات في حفاظها على

الإمارات الأولى عالمياً في مؤشر صرف العملات الأجنبية

تنافسية اقتصادها بمرتبة متقدمة على هذا النحو وفي ظل هذه الظروف هو دليل لا يرقى إليه الشك على متانة اقتصاد الدولة، وسلامة المسار الاقتصادي المتبع، ومؤشر واضح على أن السياسات والخطط والتوجهات الاقتصادية للدولة، والتي رسمت وفق ما وجهت به «رؤية الإمارات 2021» ومقررات أجندتها الوطنية، لم يقتصر نجاحها على تجاوز التحديات، بل تعدى ذلك إلى تحقيق النمو وإحراز التقدم.

وأكد المهندس سلطان بن سعيد المنصوري أن تحقيق الإمارات أعلى النتائج في الاستبيانات مقارنة بالأعوام السابقة، والمتعلقة بالمحاور الأساسية الأربعة للتقرير، يعطي دلالة واضحة على أن الدولة تمضي بخطى واسعة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، وأن نموها لا يقتصر على قطاعات محددة على حساب التراجع في قطاعات أخرى.

وأضاف أن تحقيق إحراز نتائج متقدمة في محور الأداء الاقتصادي بنسبة نمو 6 في المئة، وفي محور الكفاءة الحكومية بنسبة 7.4 في المئة، وفي محور كفاءة قطاع الأعمال بنسبة 34.3

فعاليات اقتصادية تؤكد أن الإمارات تعزز مكانتها إقليمياً و عالمياً كواحة للاستثمار

في المئة، وفي محور البنية التحتية بنسبة 42.2 في المئة، هو تعبير جلي عن تضافر جهود مختلف القطاعات الحكومية الاتحادية والمحلية بكافة مستوياتها، وبتعاون وثيق مع القطاع الخاص، لدعم المسار التنموي للبلاد.

نموذج تنموي

صرح عبدالله ناصر لوتاه، المدير العام للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء قائلا : بالرغم من الصعوبات التي تواجهها المنطقة والتحديات الاقتصادية الناجمة عن انخفاض معدلات أسعار النفط العالمية.. وما لذلك من تأثير على القطاعات المختلفة، إلا أن الإمارات لا تزال تثبت للعالم فعالية النموذج التنموي

تقدم الإمارات بمحور كفاءة قطاع الأعمال من 58.479 نقطة في 2015 إلى 78.536 نقطة لعام 2016 مرتفعة بنسبة بلغت 34.3%

الإماراتي المبني على الاستثمار في التنمية البشرية وتحفيز الإبداع والتطوير والتحديث المستمر. فتطوير العقول البشرية هي العملة العالمية لاقتصادات

القرن الحادي والعشرين والسبيل الوحيد لتحقيق تنمية مستدامة نقود من خلالها دولتنا نحو المزيد من التقدم والرخاء.

وأضاف عبد الله لوتاه: رصدنا لتقارير عالمية مثل تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية والذي يعتبر من أهم تقارير التنافسية. يأتي تماشياً مع توجيهات القيادة الرشيدة باتباع المقاييس والمؤشرات الدولة لتقييم أداء وتنافسية مؤسسات الدولة الحكومية الاتحادية والمحلية على حد سواء.. فتحليل فريق العمل لهذا التقارير والمؤشرات يساعدنا على أداء مهمتنا في تقديم الاستشارات للعديد من الجهات الحكومية المعنية كمقترحات لتطوير الأداء والعمل مع تلك الجهات لتحويل هذه المقترحات إلى خطط ومبادرات واستراتيجيات هدفها الارتقاء بالتنافسية العالمية للدولة وتحقيق رؤية الإمارات 2021 بأن تصبح الدولة واحدة من أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي على تأسيس الاتحاد.

المشاريع المشتركة

وجاءت دولة الإمارات في تقرير هذا العام في المراكز الثلاثة الأولى عالمياً في ما يتعلق بالكفاءة الحكومية. مثل مؤشر جودة القرارات الحكومية ومؤشر مرونة السياسات الحكومية« والذي حققت به الإمارات المركز الثاني عالمياً في كلا المؤشرين.. ويعد أداء الإمارات المتقدم في هذا المحور وللعام الرابع على التوالي بمثابة شهادة لالتزام القيادة الرشيدة نحو التطوير والتحديث المستمرين للخدمات الحكومية المقدمة للأفراد والمؤسسات وحرصاً على تذليل كافة العقبات في سبيل ضمان سعادة المواطنين والمقيمين على أرض الدولة.

الحلول المستدامة

محور البنية التحتية شهد أعلى زيادة بين المحاور الرئيسة الأربعة وبزيادة وصلت إلى 42.2%

أما بالنسبة لمحوري البنية التحتية والأداء الاقتصادي. فقد حافظت الدولة على المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر "الحلول التقنية الصديقة للبيئة" في إشارة مهمة إلى تنامي استثمارات الدولة لتطوير الحلول التقنية الخضراء والمستدامة.

كما احتلت الدولة المركز الرابع عالمياً في مؤشر "إدارة المدن"والذي يؤكد دراية المواطنين والمقيمين بالجهود المبذولة لتطوير المرافق والخدمات المدنية بما فيها من طرق وجسور وحدائق وغيرها من الخدمات والمقدمة لراحة وإسعاد الأفراد والمجتمع في الدولة.

الدولة تعتمد الإبداع والابتكار لدعم مسيرتها نحو التميز والصدارة

أما في محور "كفاءة الأعمال". فقد منح التقرير الإمارات عدد من المراكز المتقدمة عالمياً مثل المركز الثاني عالمياً في مؤشر "استمرارية التطوير الاقتصادي والاجتماعي" والمركز الثالث عالمياً في مؤشر "الاهتمام بالعولمة". وهو المؤشر الذي يرصد أنشطة المؤسسات والشركات في الدولة على الساحة العالمية.

وهذا الإنجاز يعتبر شهادة عالمية على النتائج الملموسة لجهود الدولة في التحديث المستمر للقوانين. بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

وحققت الإمارات المركز الرابع عالمياً في مؤشرات "توفر المهارات الأجنبية" وتواجد الخبرات العالمية في الدولة. وصنف تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2016 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية دولة الإمارات في المركز الثالث عالمياً في مؤشر "ريادة الأعمال".. وهو ما يعد دلالة على ثقة المستثمرين في رؤية القيادة الرشيدة ومؤسسات الدولة. بما يخص الاهتمام الذي توليه الدولة تجاه التطوير المستمر للأعمال ورواد الأعمال.

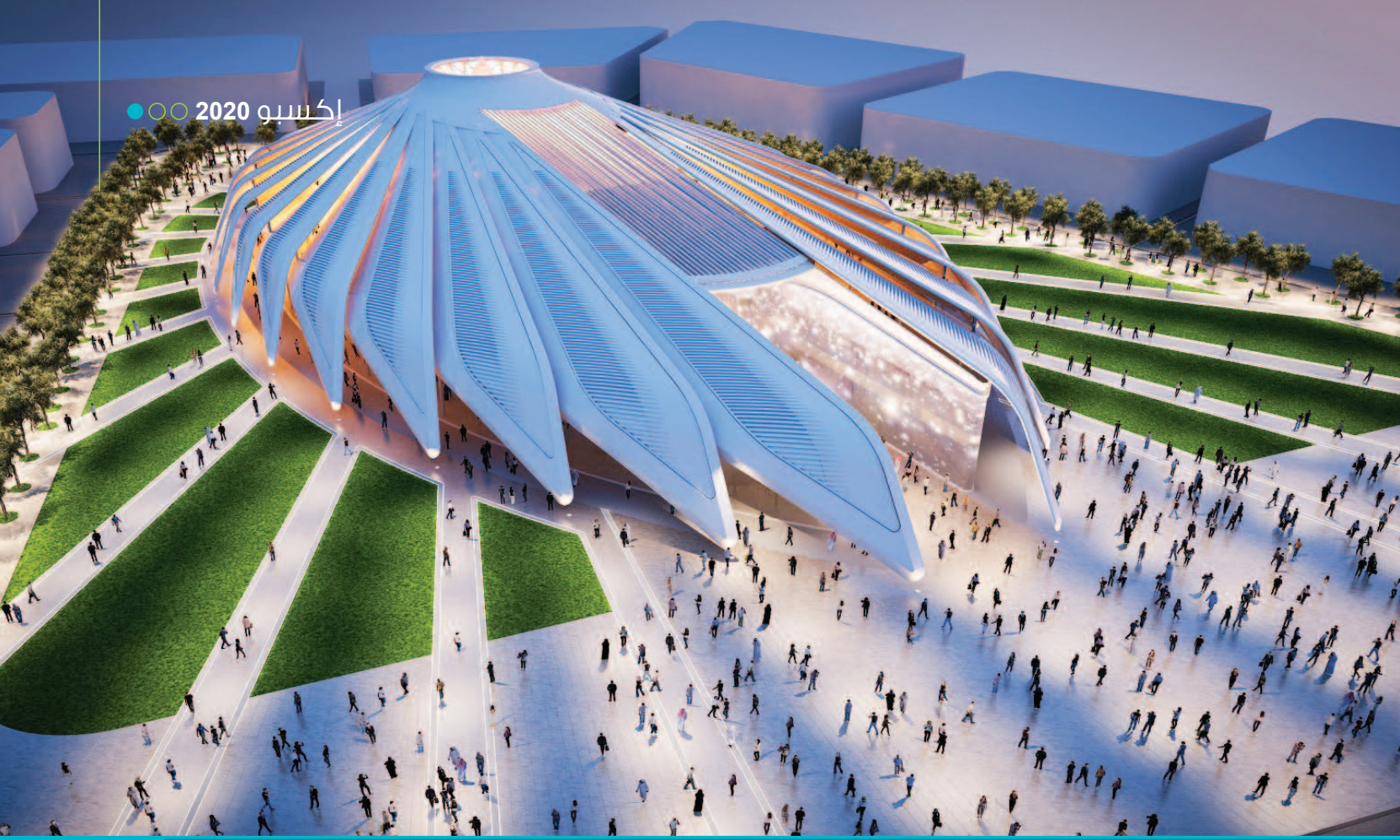

جناح الإمارات في «إكسبو 2020» يعكس قيم التراث والتواصل والانفتاح

نجح تصميم جناح دولة الإمارات في معرض إكسبو 2020 دبي العالمي الذي قدمه المهندس المعماري سانتياغو كالاترافا في تمثيل الشعار الرئيسي لمعرض إكسبو 2020 وهو «تواصل العقول وصنع المستقبل»، وعكس التراث الإماراتي الأصيل وتحقيق التوازن بين ماضي الدولة ومستقبلها. ويسلط تصميم جناح دولة الإمارات الضوء على المبادئ والقيم التي تؤمن بها الدولة والمتمثلة في الانفتاح والتواصل والتسامح والتي تتماشى مع الشعار الرئيسي للمعرض وتسهم في تعزيز التعاون والعمل المشترك مع المجتمع الدولي بهدف الارتقاء بجودة الحياة من خلال التنمية المستدامة.

ويشغل جناح الدولة موقعاً استراتيجياً مقابل «الوصل بلازا» في وسط منطقة المعارض التي تمتد على مساحة 200 هكتار.. ويعد الجناح المنصة الرئيسية لدولة الإمارات أثناء استقبالها لنحو 25 مليون زائر ومشارك من أكثر من 180 دولة حول العالم والذين سيتوافدون لهذا المعرض البارز في الفترة بين أكتوبر-تشرين الأول 2020 وإبريل- نيسان 2021. واعتمد المجلس الوطني للإعلام مؤخرا تصميم جناح دولة الإمارات في معرض «إكسبو 2020 دبي» العالمي الذي قدمه المهندس المعماري «سانتياجو كالاترافا». وجاء ذلك نتيجة قرار اللجنة التحكيمية التي تضم ممثلين عن المجلس الوطني للإعلام وفريق إكسبو 2020 دبي، و«مصدر»، وشركة «إعمار»، وتم اختيار التصميم المقدم من «سانتياجو كالاترافا» رسمياً عقب مسابقة تصميم استمرت 7 أشهر أشرفت على إدارتها شركة «مصدر»، مبادرة أبوظبي متعددة الأوجه للطاقة المتجددة، بصفتها مدير البرنامج. وشهدت المسابقة مشاركة 9 شركات معمارية عالمية قدّمت 11 مفهوماً مختلفاً للتصميم المعماري لجناح الدولة.

وتم تقييم كل التصاميم بناءً على معايير محددة تشمل مدى نجاح هذه التصاميم في تمثيل الشعار الرئيس لمعرض إكسبو 2020، وهو «تواصل العقول وصنع المستقبل»، إضافة إلى قدرتها على عكس التراث الإماراتي الأصيل، وتحقيق التوازن بين ماضي الدولة ومستقبلها.

> التصميم النهائي للجناح سيرمز إلى روح الجرأة والريادة التي تتحلى بها الإمـــارات

مبادئ وقيم الإمارات

وأشاد معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير دولة ورئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للإعلام، بالجهود المخلصة التي بذلها أعضاء اللجنة التحكيمية في إجراء دراسات دقيقة لكل التصاميم المقترحة التي قدمتها الشركات العالمية. وقال معاليه إن «المفهوم العام لتصميم جناح دولة الإمارات يسلط الضوء على المبادئ والقيم التي تؤمن بها الدولة، والمتمثلة في الانفتاح والتواصل والتسامح، والتي تتماشى مع الشعار الرئيسي للمعرض، وتسهم في تعزيز التعاون والعمل المشترك مع المجتمع الدولي بهدف الارتقاء بجودة الحياة من خلال التنمية المستدامة».

وأضاف أن «دولة الإمارات متمسكة بجذورها وتسير بخطوات واثقة نحو بناء مستقبل مشرق لأجيال الغد. والتصميم الفائز يجسد هذا الارتباط بالإرث الوطني من خلال رياضة الصيد بالصقور، فضلاً عن أنه يقدم صورةً معبرةً عن النظرة المستقبلية لدولة الإمارات».

> من المخطط أن تكـــون المســـاحة الإجمـالية لجناح الدولة 15000 متر مربع

رمز مميز

من جانبها، قالت وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي، مدير عام مكتب إكسبو 2020 دبي، معالي ريم إبراهيم الهاشمي إن «هذا الجناح سيكون من أهم الرموز المميزة لإكسبو 2020 دبي، حيث يعبر تصميمه عن روح التعاون والترابط التي انتقلت بدولة الإمارات العربية المتحدة من مجرد بضعة مجتمعات صغيرة تعيش في الصحراء إلى دولة عصرية تعد نقطة التقاء لجميع شعوب العالم، ونحرص على أن يعكس هذا الجناح، آمالنا وطموحاتنا للسنوات القادمة».

ويشغل جناح الدولة موقعاً استراتيجياً مقابل «الوصل بلازا» في وسط منطقة المعارض التي تمتد على مساحة 200 هكتار. ويعد الجناح المنصة الرئيسة لدولة الإمارات خلال استقبالها نحو 25 مليون زائر ومشارك من أكثر من 180 دولة حول العالم سيتوافدون على هذا المعرض البارز من أكتوبر 2020 وأبريل 2021.

روح الجرأة والريادة

وقال سانتياغو كالاترافا: «نتشرف باختيار شركتنا لتصميم الجناح الوطني لدولة الإمارات خلال معرض إكسبو 2020 دبي، ولا شك في أن هذا المشروع له أهمية وطنية وعالمية خاصة.

> سيتم تنفيذ بناء الجناح وفقاً لأعلى معايير البناء المستدامة.

وإنني واثق من أن التصميم النهائي سيرمز إلى روح الجرأة والريادة التي تتحلى بها دولة الإمارات، التي سنراها جليّة من خلال الدورة الأكثر شمولية في تاريخ معارض إكسبو».

ومن المخطط أن تكون المساحة الإجمالية لجناح الدولة 15000 متر مربع، حيث سيتضمن عدداً كبيراً من مناطق العرض، وقاعة رئيسة ومطاعم وردهات لكبار الزوار. وسيتم تنفيذ بناء الجناح وفقاً لأعلى معايير البناء المستدامة.

وقال الرئيس التنفيذي لـ«مصدر» محمد جميل الرمحي «سنعمل على تسخير الخبرات

> سيتضمن الجناح عدداً كبيراً من مناطق العرض وقاعة رئيسة ومطاعم وردهات لكبار الزوار

التي اكتسبناها في تطوير مدينة مصدر، لضمان تنفيذ الجناح الذي سيتميز بأدائه العالي ومواصفاته المبتكرة، إضافة إلى بناء مساحة مجتمعية تعكس المواضيع الرئيسة لمعرض إكسبو المتمثلة في التنقل وتوفير الفرص والاستدامة».

وكان المجلس الوطني للإعلام قد عيّن شركة «مصدر» مديراً لبرنامج الجناح الإماراتي بفضل سجل الشركة الحافل في قطاع الطاقة المتجددة ونجاحها في تنفيذ مشاريع مبتكرة ومستدامة، بما في ذلك مبنى المقر الرئيس لشركة «سيمنس» الشرق الأوسط الذي حصل على تصنيف «LEED» من الفئة البلاتينية.

> يشغل جناح الدولة موقعاً استراتيجياً مقابل «الوصل بلازا» في وسط منطقة المعارض

خارطة طريق وحزمة إجراءات تؤسس لمرحلة ما بعد النفط

الدولة تعمل على تعزيز الابتكار واقتصاد المعرفة

أعلن معالي المهندس سلطان سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، أن الإمارات اتخذت حزمة من الإجـــراءات والسياسات، ووضعت خارطة وخططاً واستراتيجيات للتأسيس لاقتصاد «ما بعد النفط»، مؤكداً أن الحكومة تهدف إلى خفض مساهمة عائدات القطاع النفطي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة في العام 2021 إلى 20% مقابل 30% حالياً، وسيتم تعويض نسبة الـ10% التي سيتم خفضها من زيادة مساهمة العائدات الاقتصادية الأخرى من خلال 15 قطاعاً، وفقاً لخطط وبرامج تم إعدادها لهذا الغرض يجري تنفيذها حالياً، مشيراً إلى أن الدولة تعمل على تعزيز الابتكار واقتصاد المعرفة.جاء ذلك في الجلسة التاسعة للمجلس الوطني الاتحادي من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر التي عقدها المجلس، في ابريل الماضي برئاسة معالي الدكتورة أمل عبدالله القبيسي، رئيس المجلس، وبحضور معالي سلطان بن سعيد البادي، وزير العدل، ومعالي جلاء محمد العور، وزيرة تنمية المجتمع، ومعالي نورة محمد الكعبي وزير الدَّولَة لِشؤون المجَلس الوَطني الاتحادي، وذلك رداً على سؤال للعضو حمد أحمد الرحومي، حول «إيجاد بدائل اقتصادية لتنويع مصادر الدخل».

بناء اقتصاد قوي

وقال معالي وزير الاقتصاد، إن توقيت السؤال مهم في ضوء كثير من التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، وهنا يبرز دور الحكومات في وضع خطط استراتيجية ناجحة للتعامل مع مختلف التحديات، كما فعلت دولة الإمارات في التقليل من تأثير انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أنه منذ قيام دولة الإمارات كانت هناك رؤية واضحة للقيادة الرشيدة والحكومة في استثمار موارد النفط لإنشاء اقتصاد قوي، وهذه السياسة ساهمت في تقليص اعتماد الإمارات على العائدات من النفط، وسينخفض الاعتماد على النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لخطة واستراتيجية الدولة في تنويع مصادر الدخل.

وأضاف أنه في ظل وضع الخطط للتعاطي مع تداعيات انخفاض أسعار النفط، حيث تم وضع بعض المستهدفات، من ضمنها أن تكون هناك نسبة مستقرة وثابته لنمو الناتج المحلي للدولة من 5% إلى 6% خلال السنوات المقبلة، وزيادة نمو الصادرات غير النفطة من 5% إلى 10%، وزيادة نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية.

وأوضح أن هناك 15 قطاعاً رئيسياً تمثل الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ولكي نصل إلى زيادة مساهمة هذه القطاعات، لابد أن تكون هناك خطة واضحة لتحقيق ذلك، ومنها مساهمة الابتكار بنسبة 5% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021.

وكشف معالي وزير الاقتصاد عن خارطة طريق وخطط واستراتيجيات الدولة التي تؤسس لاقتصاد ما بعد النفط، مشيراً إلى هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لأهم الأنشطة الاقتصادية المتوقعة عام 2021، حيث ستبلغ مساهمة النفط الخام والغاز الطبيعي 20% مقابل 31.4% في الفترة من 2010 - 2014 ومساهمة الصناعات التحويلية 15% عام 2021 مقابل 5.5% عام 2010، ونحو 8.7% عام 2014، وستبلغ مساهمة قطاع النقل والتخزين والمواصلات الأخرى في العام 2021 نحو 5% مقبل 6.6% عام 2010 ونحو 6.3% عام 2014، فيما ستبلغ مساهمة قطاع أنشطة الخدمات المالية والأنشطة المساعدة في العام 2021 نحو 75%، مقابل 5.3% عام 2010 ونحو 5% عام 2014، وستبلغ مساهمة قطاع المطاعم والفنادق نحو 35% في العام 2021 مقابل 1.9% عام 2010 ونحو 2% في

> خفض مساهمة عائدات القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة الى 20 بالمئة في العام 2021 مقابل مقابل 30 بالمئة حاليا

العام 2014، وستبلغ مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في العام 2021 نحو 2% مقابل 0.% في العام 2010 ونحو 1% في العام 2014.

واستعرض التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وأهم الأنشطة، وهي النفط الخام والغاز الطبيعي ومساهمتها بنسبة 30%، مشيراً إلى أنه منذ عام 2014 تحتل تجارة البيع والتجزئة المركز الأول والنفط في المركز الثاني، مستعرضاً خمس قطاعات رئيسية هي: الصناعات التحويلية والنقل والتخزين والمواصلات والخدمات المالية والأنشطة المساعدة والزراعة، مؤكداً أن التجارة الخارجية مهمة جداً، خصوصاً وأن دولة الإمارات حلت في المركز الـ16 بين الدول المصدرة، والـ19 بين الدول المستوردة، مؤكداً أهمية فتح أسواق جديدة في المنطقة والعالم.

التجارة الخارجية غير النفطية

وأشار معالي وزير الاقتصاد إلى أن هيكل التجارة الخارجية غير النفطية المباشرة لعام 2014 يتكون من 23% إعادة تصدير، و65% واردات، و12% صادرات غير نفطية، وتبلغ قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للدولة عام 2014 للتجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة تريليون و605 مليارات و500 مليون درهم، موزعة إلى صادرات غير نفطية بقيمة 157.9 مليار درهم، وإعادة تصدير 455.7 مليار درهم، وواردات بقيمة 991.9 مليار درهم. وقال إن دولة الإمارات مركزها متقدم في تدفقات الاستثمار الأجنبي، وجذب الاستثمار بمبلغ وصل إلى 160 مليار درهم، ونتوقع أن تزداد هذه القيمة، مستعرضاً أهم القطاعات التي سيتم التركيز عليها، وهي المؤسسات المالية والتأمين والعقار وتجارة التجزئة، مشيراً إلى إمكانية تعديل هذه التوجهات مستقبلياً وألا يتم الاعتماد على دولة معينة. وأضاف أن هناك قطاعات ذات أولوية في الاقتصاد الوطني وهي الصناعات التحويلية والصناعات البتروكيماوية وصناعة الطيران والذهب والألماس والصناعات الغذائية والصناعات المعدنية واللدائن والحديد وصناعات السفن والصناعات الدفاعية والنقل والتخزين والمواصلات والزراعة والثروة السمكية واستخدام التكنولوجيا والابتكار في الإنتاج وقطاع السياحة والاقتصاد الإسلامي والطاقة المتجددة والنظيفة، مشيراً إلى أن هناك عناصر مشتركة في هذه القطاعات، وهي الابتكار

> المنصوري: الإمارات اتخذت حزمة من الإجراءات والسياسات استعدادا لمرحلة ما بعد النفط

والاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الأخضر.

وأكد أن السياسة الاقتصادية للدولة تقوم على عدة مقومات ومكنات أساسية، وهي تطوير القوانين والتشريعات من خلال تبني منظومة حديثة للتشريعات التي تربط الابتكار والاستثمار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

وريادة الأعمال والبحث والتطوير وحقوق الملكية الفكرية، وخاصة براءات الاختراع وتأسيس مؤسسة أو صندوق أو وكالة حكومية اتحادية لتمويل الابتكار بالدولة تحت إشراف وزارة الاقتصاد.وأوضح معالي وزير الاقتصاد أن الحكومة تعمل على تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الجانب التشريعي، بالعمل على قانون الاستثمار وقانون الإفلاس وقانون التحكيم، وجلب الاستثمار في قطاعات الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي، مشيراً إلى أن هناك تحدياً كبيراً في الوصول إلى استثمارات أجنبية مباشرة بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، ما لم يتم العمل على تحقيق الممكنات المرتبطة

هناك رؤية واضحة للقيادة الرشيدة والحكومة في استثمار موارد النفط لإنشاء اقتصاد قوي

بسياسة الاستثمار.

وأشار إلى أن الحكومة تعمل على تطبيق قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة بزيادة الشراكات الدولية لبناء القدرات في ريادة الأعمال وتعزيز الشراكات المحلية والدولية لإقامة مشروعات مشتركة، ورفع سقف رأس مال صندوق التمويل الاتحادي إلى 10 مليارات درهم.

استراتيجية إلزامية للتوطين

من جهة أخرى، قال معالي المنصوري إن قضية التوطين أولوية وهناك تحديات في جذب المواطنين، وتم التعامل معها باستراتيجية التوطين التي تتطلب جهداً مشتركاً من الشركات والمؤسسات الحكومية، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على أن يتم إلزامية الشركات بالبدء بتطبيق استراتيجية التوطين بدءاً من عام 2018، والتي تستهدف تمكين المواطنين من العمل في القطاع المالي والمصرفي والتأمين.

وأضاف في رده على سؤال العضو الدكتور سعيد المطوع حول التوطين في قطاع التأمين، إننا نقوم بمتابعة تقارير التوطين.

مساهمة الابتكار بنسبة 5 % في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021.

وهناك عقوبات تفرض على الشركات المخالفة لنسب التوطين حتى من ضمن العقوبات عدم السماح بفتح فروع جديدة، مؤكداً أن تنفيذ الاستراتيجية في عام 2018 مهم جداً، لأن هذا القطاع يحتاج إلى تأهيل الكوادر الوطنية، والنسب المعينة التي توقعها مجلس الوزراء بناء على هذه الاستراتيجية في عام 2020 تصل إلى 17%، وسنستمر في سياسة التوطين ولكن تتسارع بعد عام 2021 ليزيد عدد المواطنين إلى 1492 مواطناً عاملاً في شركات التوطين، وأوضح معاليه أن هيئة التأمين تتابع قضية 22 مواطناً أنهيت خدماتهم أخيراً، نظراً لإغلاق الشركة، وقمنا بإيجاد فرص عمل لهم، مشيراً إلى أن تعيين المواطنين هي مهمة ومسؤولية.

» الإمارات نحو الانتقال التدريجي السلس إلى ما بعد النفط

عبر تاريخها عرفت دولة الإمارات بالتخطيط الجيد للتعاطي مع المستقبل وجميع احتمالاته فوضعت الاستراتيجيات والخطط المناسبة لتدارك تلك المتغيرات خاصة تلك التي تنعكس على مفاصل الحياة في المجتمع.

وبهذا النهج المستقبلي بدأت الامارات منذ فترة طويلة، وحتى قبل الهبوط الكبير لأسعار النفط، برسم كافة السيناريوهات التي يمكن أن تحولها الى خطط حالما يثبت جدواها وفعاليتها. وفي هذا السياق حرصت على التخطيط الجيد للمستقبل بعيدا عن النفط.

فكانت سياسة تنويع مصادر الدخل من أهم الطرق التي سلكتها الإمارات لمواجهة تحدي تذبذب أسعار النفط.

و استفادت الإمارات من ريع النفط في بناء أهم ثروة الا وهي الثروة البشرية المتعلمة والمؤهلة القادرة على التعاطي مع المستقبل.

كما استطاعت بناء اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة وتهيئة طاقة جديدة هي الطاقة النظيفة وهاهي تخطو بثقة لوضع استراتيجية محكمة لما بعد النفط وهي تملك القدرة والارادة والامكانيات لتعزيز اقتصاد متين قوي ومتماسك ومتنوع لا يعتمد على على دخل النفط إطلاقا ،خاصة وان القطاعات غير النفطية تشكل حاليا 70 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وتمثل توجيهات القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وصاحب السمو لشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بوضع استراتيجية ما بعد النفط في مسعى لبناء اقتصاد قوي لا يعتمد على النفط الذي تعصف المتغيرات بأسعاره،ويشكل ذلك ، خطوة نوعية على طريق الانتقال بمسيرة التنمية في الإمارات إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة، من خلال تطوير قطاعات اقتصادية جديدة، وتعزيز كفاءة وفعالية القطاعات القائمة، بالتزامن مع بناء أجيال قادرة على قيادة اقتصاد وطني يتسم بالاستدامة والتوازن.

استراتيجية ما بعد النفط مسعى جاد لبناء اقتصاد قوي لا يعتمد على النفط الذي تعصف المتغيرات بأسعاره

مستقبل الأجيال

كما يجسد ذلك حرص القيادة الرشيدة على ترسيخ الترابط الوثيق بين تحقيق الرخاء والازدهار للوطن والمواطن. فكل ما تفعله الحكومة موجه لتحقيق التنمية المستديمة وضمان مستقبل مشرق للأجيال المقبلة. وتهد الاستراتيجية إلى وضع الأفكار والمبادرات التي من شأنها تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق توازن بين قطاعاته وبما يضمن استدامته للأجيال القادمة.

وبهذا الخصوص قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم "لدينا في الإمارات من الخبرات والموارد والإرادة والتصميم والأهم من ذلك الرؤية والقيادة الحكيمة لندفع باقتصادنا نحو الاستدامة".

كما يؤكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان قدرة الامارات على الانتقال لمرحلة ما بعد النفط احيث يقول سموه "نسعى أن تكون الإمارات نموذجا لدولة نجحت في تحويل اقتصادها من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على مهارات وعقول أبنائها وهم رهاننا لمستقبل زاهر". وأضاف سموه "التحول إلى ما بعد النفط نقطة تحول في تاريخنا كإماراتيين والنجاح في هذا التحول هو الخيار الوحيد".

اقتصاد متنوع وحيوي

ويؤكد المحللون أن استراتيجية ما بعد النفط تعد خطوة مهمة على طريق تعزيز الجهود المبذولة لتقليص اعتماد الإمارات على النفط. وبناء اقتصاد يتسم بقدر كبير من التنوع والحيوية. ويرتكز على الإبداع والابتكار.

كما أكد مسؤولون انه على الرغم من أن الإمارات تعد من أقل الدول النفطية تأثرا بتداعيات تدهور أسعار النفط. فإن الاستعداد ل مرحلة ما بعد النفط. تجسد بعد نظر إماراتي وإيمان بضرورة تحقيق نمو مستدام لا يتأثر بالعوارض الاقتصادية الطارئة مثل انخفاظ اسعار المواد الطاقية في الأسواق العالمية. منوهين أن اقتصاد الإمارات يمتاز بالمتانة والتوازن إذ تبنت الحكومة سياسات اقتصادية مرنة على مدار الأعوام الماضية لتنويع الاقتصاد والاعتماد على القطاعات غير النفطية للمساهمة في الاقتصاد الوطني.

كما تعمل الحكومة على توفير بيئة تشريعية تمكن من النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية الدولة وجاذبيتها الاستثمارية حيث تشهد مختلف القطاعات غير النفطية كالقطاع الصناعي والخدمات الحكومية والبنية التحتية

تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة من خلال تطوير قطاعات اقتصادية جديدة، وتعزيز كفاءة وفعالية القطاعات القائمة

حرصت الامارات مبكرا على التخطيط الجيد للمستقبل بعيدا عن النفط

والمطارات وغيرها نقلات نوعية تجعلها من الأفضل على مستوى العالم.

ويؤكد المسؤولون ان وضع استراتيجية ما بعد النفط هي في إطار توجهات الإمارات نحو تنويع الاقتصاد وتحقيق نمو مستدام. وتقليص الاعتماد على النفط تماشيا مع ما أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد ال نهيان في كلمته ضمن أعمال القمة الحكومية العام 2015 والتي قال فيها "إننا سنحتفل بتصدير آخر برميل نفط". ولتحقيق هذه الرؤية ستم وضع برنامج وطني شامل لبناء اقتصاد متنوع ومستدام للأجيال المقبلة.

انتقال سلس

أكد معالي مبارك راشد خميس المنصوري محافظ المصرف المركزي أن دولة الإمارات في وضع يسمح لها بتحقيق الانتقال السلس إلى مرحلة ما بعد النفط بفضل القدرات المالية التي تتمتع بها والتي

تشكل سنداً لدعم الاتفاق الحكومي والسيولة بالقطاع المصرفي بالإضافة إلى الخطوات المهمة التي خطتها دولة الإمارات على صعيد التنويع الاقتصادي مشيرا معاليه إلى أن الأنشطة غير النفطية حققت نموا لا يستهان به في سنة 2015 بواقع حوالي 3.7% متوقعا أن يتواصل ذلك النمو خلال السنوات المقبلة.

و أشاد معاليه بالمبادرة الاستراتيجية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن

راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» بعقد خلوة وزارية موسعة لمناقشة سبل تعزيز اقتصاد دولة الإمارات بعيدا عن النفط مشيرا معاليه إلى أنه كأحد المسؤولين الذين حضروا هذه الخلوة يؤكد أنها ساعدت على الاجتماع بالقيادة وباقي كبار المسؤولين في الدولة والتركيز على أفضل السبل لتحقيق الأهداف المنشودة وهي الخروج ببرنامج وطني شامل لاقتصاد متنوع يضمن التنمية المستدامة.

وقال معالي محافظ المصرف المركزي إن خيارات

> استراتيجية ما بعد النفط خطوة نوعية على طريق الانتقال بمسيرة التنمية في الإمارات إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور

دولة الإمارات منذ البداية كانت صائبة إلى حد كبير بدليل أن الدولة تمثل قصة نجاح فريدة على مستوى المنطقة مقترحا معاليه مع بروز التحديات الجديدة لانخفاض أسعار النفط أن يكون الانتقال تدريجيا ولا سيما على صعيد ترشيد الإنفاق الحكومي بهدف تقليص العجز المالي، مؤكدا أن الدولة لها موارد مالية كافية تساعدها على تحقيق ذلك مع ضرورة إعطاء الأولوية لدعم الإنفاق الحكومي في المشاريع الرأسمالية.

فريق عمل

وحول تقييم أداء الاقتصاد الوطني قال معاليه انه مع الانخفاض الكبير لأسعار النفط من حوالي 120 دولاراً للبرميل في شهر يونيو 2014 إلى ما دون 30 دولاراً للبرميل في الفترة الأخيرة، كان من المتوقع أن يتأثر اقتصاد مثل دولة الإمارات، حيث يمثل القطاع النفطي ما لا يقل عن ثلث الاقتصاد الوطني وحوالي نصف إجمالي الصادرات السلعية للدولة (باستثناء إعادة التصدير). منوها بأن دولة الإمارات في وضع يسمح لها بتحقيق الانتقال السلس إلى مرحلة ما بعد النفط، وذلك بفضل القدرات المالية التي تتمتع بها والتي تشكل سنداً لدعم الاتفاق الحكومي والسيولة بالقطاع المصرفي، بالإضافة إلى الخطوات المهمة التي خطتها دولة الإمارات على صعيد التنويع الاقتصادي، بدليل أن الأنشطة غير النفطية حققت نموا لا يستهان به في سنة 2015 (حوالي 3.7%) ومن المتوقع أن يتواصل ذلك النمو خلال السنوات المقبلة.

ولفت معاليه الى ان خيارات دولة الإمارات فيما يخص الاقتصاد منذ البداية كانت صائبة إلى حد كبير، بدليل أن الدولة تمثل قصة نجاح فريدة

> سياسة تنويع مصادر الدخل كانت من أهم الطرق التي سلكتها الإمارات لمواجهة تحدي تذبذب أسعار النفط

على مستوى المنطقة، لافتا الى أهمية أن يكون الانتقال الى مرحلة ما بعد النفط تدريجيا ولا سيما على صعيد ترشيد الإنفاق الحكومي بهدف تقليص العجز المالي حيث إن الدولة لها موارد مالية كافية تساعدها على تحقيق ذلك مع ضرورة إعطاء الأولوية لدعم الإنفاق الحكومي في المشاريع الرأسمالية بهدف توفير دعم أكبر لاستمرارية النمو في القطاع غير النفطي.

وشدد معاليه على ضرورة تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني للاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.. اضافة الى مواصلة العمل على تحسين الإطار التشريعي بما في ذلك إصدار قانون الدين العام وقانون الإفلاس وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وذلك لدعم مؤشرات الاقتصاد على صعيد التنافسية وجذب الاستثمارات، و المضي قدماً مع الشركاء الرئيسيين لتفعيل دورنا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف رفع قدراتها التنافسية وبناء قاعدة المهارات البشرية والمهنية التي تساعدهم على التواصل مع قوى السوق وتذليل العقبات أمامهم للحصول على التمويل اللازم من القطاع المصرفي

قطاعات واعدة

و بخصوص القطاعات التي يمكن التركيز عليها في المرحلة المقبلة للدخول إلى عصر الإمارات بعد النفط ذكر معاليه أن الدولة يمكن أن تركز على تطوير الخدمات التي قطعت فيها أشواطا هائلة، مثل السياحة والخدمات التابعة لها والخدمات الطبية والتعليم والخدمات المالية واللوجستية، بالإضافة إلى بعض التخصصات عالية التقنية والطاقة البديلة كالطاقة الشمسية. وكذلك السعي لرفع مكانة الدولة في القطاع المصرفي وهو الأكبر في منطقة الشرق الأوسط الذي أصبح جاذباً للاستثمارات والتدفقات ونأمل أن تصبح دولة الإمارات عاصمة للصيرفة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط.

واشار معاليه الى القيادة الحكيمة أسست لاقتصاد متنوع ومنفتح وتنافسي منذ نشأة الدولة، كما قامت بدورها في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، لذلك فإن دولة الإمارات تحتل مرتبة متقدمة في ترتيب التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، حيث جاءت مرتبة الدولة 17 من أصل 140 دولة. وكذلك يشكل القطاع غير النفطي قرابة 65% من إجمالي الاقتصاد.

و حول استطاعت الإمارات التغلب على مشكلة انخفاض أسعار النفط عالميا التي أثرت سلبا على معظم اقتصادات الدول المصدرة للنفط ومقومات نجاح الدولة في مواجهة هذا التحدي الكبير قال معاليه ان الانخفاض في أسعار النفط منذ شهر يونيو 2014 كان أكبر مما هو متوقع وربما يستمر لفترة طويلة نسبيا، وهذا الواقع الجديد ينبغي أن يزيدنا إصراراً لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية لدعم الاقتصاد لذلك لا بد من اتخاذ خطوات حاسمة لإعداد استراتيجية جديدة لمرحلة ما بعد النفط تستهدف مزيداً من الاستثمارات. أما في جانب الإصلاحات الهيكلية، فقد يكون من المفيد التركيز على الجوانب المهمة حسب آخر تقرير للبنك الدولي عن سهولة مزاولة الأعمال وهي: الحصول على التمويل المصرفي، حماية حقوق المساهمين، التجارة عبر الحدود، وحل النزاعات في مجال الأعمال.. ولا بد أن تشمل أجندة الإصلاحات الهيكلية تضافر الجهود لدفع مكانة الدولة على صعيد هذه المؤشرات وهو ما يساعد على رفع قدرتنا التنافسية وجاذبية اقتصاد الإمارات لتدفقات الاستثمارات من الخارج بهدف دعم النمو في القطاع غير النفطي.

و ذكر معاليه ان المصرف يعمل على توسيع مبادرات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل كل البنوك العاملة في الدولة بهدف دعم النشاط المؤسسي وتوفير مزيد من الخيارات أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة دون المبالغة في التعرض للمخاطر،مطالبا بتذليل العقبات التي تواجه إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة في أسواق الدولة.

> استفادت الإمارات من ريع النفط في بناء أهم ثروة الا وهي الثروة البشرية المتعلمة والمؤهلة القادرة على التعاطي مع المستقبل

اقتصاد الإمارات تنوع حقيقي وفرص مستقبلية واعدة

> رؤية استباقية آتت ثمارها بمساهمة القطاعات غير النفطية بـ 70 بالمئة في الناتج المحلي للدولة

أكد خبراء ومختصون أن الرؤية الاستباقية لاقتصادات ما بعد النفط التي تبنتها الإمارات منذ سنوات، آتت ثمارها، بعد أن حققت القطاعات غير النفطية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بلغ أكثر من 70 بالمئة خلال ، مشيرين إلى أن الأداء القوي للاقتصاد، والقطاعات غير النفطية جاء مدفوعاً بتنامي قطاعات التجارة الخارجية، والسياحة، والعقار، والخدمات المالية، والاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأكد هؤلاء أن المؤشرات الاقتصادية تؤكد نجاح سياسة الإمارات في التوجه للتنوع الاقتصادي واستباقية الدولة في التعامل مع التغيرات الاقتصادية واعتماد تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي لأقل من 17 بالمئة نهاية العام الجاري، مبينين أن انخفاض أسعار النفط انعكس إيجاباً على القطاعات غير النفطية بزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع أسعار النقل، والمواد الخام.

ولفتوا إلى أن القطاع الصناعي محرك رئيس في أداء الاقتصاد الوطني، ومحور مهم من محاور التنمية وتنويع مصادر الدخل، في الوقت الذي اعتمدت الدولة استراتيجية قائمة على دعم القطاع الصناعي وتوجيه استثمارات ضخمة إلى هذا القطاع الحيوي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل، إذ بلغت مساهمة قطاع الصناعة خلال العام 2015 حوالي 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فيما يتوقع أن ترتفع إلى 15 بالمئة بحلول 2020.

نمو مختلف القطاعات

وأكد خبراء ورؤساء شركات تطوير عقاري ومقاولات أن قطاع البناء والتشييد من أهم القطاعات غير النفطية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، إذ بلغت مساهمته نحو 11.5 بالمئة، مبينين أن القطاع لا يزال يتمتع بأفق استثمار قوى يدعم خطة الدولة في جذب مزيد من الاستثمارات المستقبلية.

وأوضح خبراء أنه مع تسارع وتيرة نمو قطاعي السياحة والطيران في الدولة خلال السنوات الماضية وفي ظل التوقعات المتفائلة بمواصلة زخم النمو في المرحلة المقبلة، فقد شكل القطاعان معاً ركيزة رئيسة لتحفيز النمو المستدام في اقتصاد الإمارات، إذ يتوقع أن يساهما بمعدل 5.4 بالمئة سنوياً خلال السنوات العشر المقبلة لتصل إلى 236.8 مليار درهم بحصة 11.2 بالمئة، مقارنة مع نحو 8.7 بالمئة في عام 2015.

> تبنت الإمارات سياسات استباقية لتقليل الاعتماد على النفط والتعامل بكفاءة مع التغيرات النفطية المتوقعة

فيما قال مصرفيون وخبراء ماليون: خطط الدولة من أجل تنويع مصادر الدخل، والتي بدأت قبل سنوات، من شأنه أن يمنح القطاع المالي مزيداً من الفرص للنمو المستقبلي.

وقدر المصرف المركزي حصة القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدولة الإمارات بنحو 76.5 بالمئة لتبلغ 1.041 تريليون درهم، مقارنة بـ 65.6 بالمئة خلال عام 2014، متوقعاً أن تنخفض حصة قطاع النفط إلى أقل من 17 بالمئة هذا العام ، حيث يقدر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المتوقع لقطاع النفط بقيمة 223 مليار درهم ، فيما يتوقع أن تستحوذ القطاعات غير النفطية على نحو 83 بالمئة، ما يعادل 1.108 تريليون درهم.

ووفقاً للمصرف ، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العام الجاري بنسبة 2.5 بالمئة ليبلغ 1.221 تريليون درهم عام 2016 مقارنة مع 1.191 تريليون درهم عام 2015 ونسبة نمو بلغت 3.4 بالمئة العام الماضي.

التمهيد لمستقبل

أكد خبراء ومختصون أن الأداء القوي لاقتصاد الإمارات خلال عام 2015، جاء مدفوعاً بتنامي قطاعات التجارة الخارجية، والسياحة، والعقار، والخدمات المالية، والاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات كافة، لافتين إلى أن المؤشرات الاقتصادية تؤكد نجاح سياسة الإمارات في التوجه للتنوع الاقتصادي واستباقية الدولة في التعامل مع التغيرات الاقتصادية واعتماد تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

وأشاروا إلى أن التنوع الاقتصادي يعزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، مبينين أن انخفاض أسعار النفط انعكس إيجاباً على القطاعات غير النفطية بزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتراجع أسعار النقل، والمواد الخام، وتوفر البنية التحتية المتطورة، والخطط الاستراتيجية، والإنفاق الحكومي الذي يقود عمليات التنمية، فضلاً عن الصناعات الاستراتيجية الرئيسية التي أصبحت مساهم رئيسي في الاقتصاد الوطني ومنها شركة الإمارات العالمية للألمنيوم وحديد الإمارات.

> الصناعات الاستراتيجية الرئيسية التي أصبحت مساهم رئيسي في الاقتصاد الوطني

انخفاض أسعار النفط انعكس إيجاباً على القطاعات غير النفطية بزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

وانعكس تراجع أسعار النفط على أسعار النقل والمواد الخام، ما أدى لخفض كلفة الإنتاج وانعكس على زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، كما أدى تراجع أسعار النفط أدى إلى تعزيز التوجه إلى التنوع الاقتصادي وزيادة الاهتمام بالمصادر غير النفطية والطاقة البديلة.

و يشكل ارتفاع الاحتياطيات المالية لدى الإمارات صمام أمان لاقتصاد ما بعد النفط، حيث تشكل هذه الاحتياطيات عامل استقرار يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني من حيث استقرار القطاع المصرفي ويجذب الاستثمارات.

و يؤكد الخبراء ان المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن مختلف الجهات المختصة ومنها المصرف المركزي تظهر أن عملية تنويع الاقتصاد الوطني للإمارات سياسة ناجحة وتسير في الطريق الصحيح للوصول إلى مستويات يصبح فيها الاعتماد على النفط كمساهم رئيسي في الاقتصاد الوطني، لافتين إلى أن الحكومة مطالبة بإطلاق مشاريع استراتيجية لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في عمليات التنمية والبنية التحتية.

و ينوه الخبراء ان دول مجلس التعاون تعتمد في اقتصاداتها على النفط بنسبة كبيرة، فيما استطاعت الإمارات تبني سياسات استباقية لتقليل الاعتماد على النفط والتعامل بكفاءة مع التغيرات النفطية المتوقعة، واصفاً تلك السياسات بالقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية من دون التوقف عند قطاع محدد، مشيرين إلى أن قطاع الصناعة مطالب بزيادة مساهمته في القطاعات غير النفطية، وذلك في إطار التحول التدريجي لدولة صناعية تنتج صناعات متخصصة، وعدم الاعتماد على إعادة التصدير عبر المناطق الحرة، مبينين أن هناك ضرورة للعمل على تنويع، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي مع خفض النفقات وزيادة التحسينات، الأمر الذي يدعم بلوغ توقعات النمو الاقتصادي إلى 2.3 بالمئة في حال استقرا أسعار النفط حول 40 دولاراً، وأن ترتفع إلى 3 بالمئة في حال زيادة أسعار النفط لأكثر من 45 دولاراً.

سياسة الاستباق

و تظهر المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الوطني وجود فائض في ميزان المدفوعات، وأن الإمارات لم تتعامل بمنطق رد الفعل، وإنما تعاملت بسياسة الاستباق عبر استراتيجية اقتصادية استثنائية قائمة على تنويع مصادر الاقتصاد الوطني بهدف تقليل الاعتماد على النفط، لذلك كان تأثير تراجع أسعار النفط محدوداً، حيث استمرت الدولة في التزاماتها تجاه المشاريع، والإنفاق الحكومي للتنمية.

القطاع الصناعي محرك رئيس في أداء الاقتصاد الوطني، ومحور مهم من محاور التنمية

و استمرت الحكومة الإماراتية في إطلاق المبادرات التي تقود عمليات التنمية، فضلاً عن المرونة والاستجابة السريعة، والرؤية الاستشرافية، والقراءة الجيدة للمستقبل واعتماد الطاقات البديلة، ما عزز صلابة ومتانة الاقتصاد الوطني في مواجهة التغيرات المفاجئة، لذلك تعطي المؤشرات الاقتصادية الإماراتية رسالة طمأنة للقطاع الخاص للدخول في شراكات دولية، كما تعزز جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

توفر البنية التحتية المتطورة والخطط الاستراتيجية والإنفاق الحكومي الذي يقود عمليات التنمية عوامل معزز لأداء الاقتصاد الوطني

و يتوقع خبراء ضخ مزيد من الاستثمارات المباشرة إلى الإمارات خلال العام الحالي، نتيجة لتوافر البنية التحتية المتطورة، والقوانين الاستثمارية، والحوافز، وتوفر السيولة والاستقرار بشكل عام، لافتين إلى أن زيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية يدعم التداول في أسواق المال، مشيرين إلى أن صدور قانون للاستثمار والمتوقع خلال الفترة القليلة المقبلة يعزز من التدفقات الاستثمارية ويسهم في مسيرة النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية، لافتين إلى

أن القطاعات غير النفطية، خصوصاً قطاعي التجارة والسياحة تتمتع بمساهمة فاعلة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة، ما يؤكد نجاح تجربة دولة الإمارات بتنويع بنية الاقتصاد الوطني انطلاقاً من رؤية وتوجهات القيادة الحكيمة وتوجيهاتها بالعمل على

لوصول إلى قمم جديدة في الأداء الاقتصادي ترتكز على تحفيز روح الإبداع والابتكار وتطوير واستخدام أحدث التطبيقات الذكية لتقنية المعلومات من أجل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة تنفيذاً لرؤية الإمارات 2021.

و يعتبر استقرار الأداء الاقتصادي ونجاح سياسة التنويع الاقتصادي وزيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية كلها عوامل داعمة لاستراتيجية التنويع. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، إلا أن الدولة تشهد نجاحاً في إنجاز المشاريع التنموية.و تشير مؤشرات التجارة الخارجية إلى الانفتاح على العالم كأحد مكونات العلاقات الاقتصادية الدولية، ما يؤدى إلى نجاح سياسات التنويع، حيث تأتي هذه الخطوات في ظل سياسة اقتصادية وتجارية قائمة على تعزيز التنوع والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.

و ترسم البيانات والمؤشرات المختلفة ملامح النجاح وتميز الأداء الاقتصادي للدولة، حيث ينوه الخبراء بهذا الخصوص بأهمية تكامل الجهود لبناء النظام الإحصائي الوطني لدولة الإمارات، بما يعزز بناء قواعد البيانات الإحصائية لمختلف القطاعات لاسيما القطاعات الاقتصادية.

و هذه النتائج تحققت على الرغم من تراجع أسعار النفط عالمياً، ما يعكس نجاح استراتيجية النهج الذي اتبع في سياسة التنوع الاقتصادي والتخطيط الجيد لعمل كافة القطاعات الاقتصادية، وهو ما لمسناه جيداً في أداء هذه القطاعات الاقتصادية والخدمية والمالية، ما يعزز مكانة دولة الإمارات على المستوى العالمي.

وما حققته الإمارات بخصوص مؤشرات القطاعات غير النفطية ينقل الدولة إلى مرحلة جديدة من التنمية والتطور عنوانها الإبداع والابتكار، لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق السعادة للمجتمع من خلال تنفيذ أهداف رؤية الإمارات 2021، وتعزيز موقع الدولة ضمن المؤشرات العالمية».

استثمار الطفرة النفطية

وجاءت النتائج التي تحققت في مجال التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، في ظل الخطوات التي اتخذتها الحكومة قبل سنوات طويلة وأهمها الاستفادة من الموارد المحققة من الطفرة في أسعار النفط للتوجه والاستثمار في قطاعات مختلفة وأهمها الموانئ والمطارات والفنادق والسياحة وغيرها، و تعد الإمارات الأولى في المنطقة وأحد المنافسين في المراكز الأولى عالمياً في سياحة التسوق، وتسعى إلى تعزيز مكانتها كأكبر مركز سياحي ترفيهي على مستوى العالم، فضلاً عن أنها تعد من أكبر مراكز إعادة التصدير التجاري عالمياً، ما يؤكد تنوع مصادر الدخل.

الاحتياطيات المالية عامل استقرار يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني

مجلس التنسيق الصناعي يعزز الدور الحيوي للقطاع

يدعم سياسات التنويع ويزيد تنافسية الدولة

المنصوري :
يساهم إنشاء المجلس في تسريع التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار، وركيزة أساسية في اقتصاد ما بعد النفط.

يعول على إنشاء مجلس تنسيق للصناعة في الدولة بالمساهمة الفاعلة بتطوير القطاع الصناعي وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة وتعظيم دوره في اقتصاد ما بعد النفط.

ويهدف قرار إنشاء المجلس إلى تطوير أولويات التنمية الصناعية ضمن رؤية وطنية موحدة قادرة على استيعاب خصوصيات كل إمارة، بما يضمن الانسجام والتناغم بين مختلف السياسات الحكومية لما فيه خدمة القطاع الصناعي، والتنسيق بين متطلبات التعليم والصناعة، إلى جانب الحيلولة دون وجود أي تعارض في السياسات بين مختلف الجهات الحكومية المعنية بشؤون الصناعة داخل الدولة.

وأشادت قيادات وشخصيات وطنية بارزة بقرار مجلس الوزراء الموقر برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الخاص بإنشاء مجلس تنسيق للصناعة في الدولة، معتبرين أن الأخير سوف يزيد من تنافسية القطاع الصناعي ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية، مؤكدين تعزيزه بقوة للمجالات الصناعية المحلية وتهيئتها للعب أدوار أكثر حيوية في المستقبل القريب، الأمر الذي سيدعم الاقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد النفط.

وأشاروا إلى أن إنشاء مجلس تنسيقي للصناعة في الدولة يعكس مدى الاهتمام الذي توليه القيادة الرشيدة نحو تحقيق المزيد من السياسات التنويعية التي توسع من القدرات الإنتاجية الوطنية، بما يوجد اقتصاداً أكثر صلابة وقوة قادراً على مواجهة مختلف ألوان التحديات بغرض إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى إمارات الدولة كافة، وتسريع التحول إلى اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار.

وكان مجلس الوزراء قد اعتمد خلال اجتماعه ابريل الماضي بقصر الرئاسة إنشاء مجلس تنسيقي للصناعة في الدولة، في إطار رؤية الإمارات 2021 والأجندة الوطنية الهادفة إلى تطوير اقتصاد تنافسي ومستدام يعتمد على المعرفة والابتكار.

ركيزة أساسية

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الموقر خلال اجتماعه أمس برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بإنشاء مجلس تنسيقي للصناعة في الدولة يأتي في إطار اهتمام القيادة الرشيدة بتعزيز القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتنويع مصادره وجعله أكثر قوة وصلابة في مواجهة مختلف التحديات، ومساهماً أساسياً في مسيرة التنمية المستدامة التي تشهدها الدولة.

كما يسهم القرار بجعل القطاع الصناعي أكثر اعتماداً على التكنولوجيا الحديثة المتطورة والخبرات العالية، بكونه قطاعاً قوياً يساهم في تسريع التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار، وركيزة أساسية في اقتصاد ما بعد النفط.

وأضاف معاليه أن هذا القرار الحيوي سيشكل منعطفاً مهماً على صعيد تعزيز دور ومكانة قطاع الصناعة، الأمر الذي يعكس الرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة التي تستشرف المستقبل، هذه الرؤية الاستراتيجية المدركة تماماً لأهمية القطاع الصناعي باعتباره أحد المحركات الدافعة للاقتصاد الوطني.

وأضاف أن القرار سيسرع الخطوات باتجاه زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى حوالي 14 بالمئة بحلول عام 2021 ارتفاعاً من حوالي 9 بالمئة في الوقت الراهن.

وتابع معاليه قائلاً: إنه كما لعب القطاع الصناعي دوراً محورياً حيوياً في تعزيز سياسة التنويع الاقتصادي، فإنه سيلعب دوراً لا يقل أهمية في مرحلة اقتصاد ما بعد النفط، لذا يكتسب قرار مجلس الوزراء الموقر بتشكيل مجلس تنسيقي للصناعة أهمية متزايدة من حيث توقيت صدوره، حيث تتكاتف جهود مختلف الجهات الحكومية والخاصة على الصعيدين الاتحادي والمحلي لإعداد العدة وتكثيف الاستعدادات لمرحلة ما بعد النفط والتي سيلعب فيها القطاع الصناعي دوراً محورياً.

ونوه معالي الوزير إلى أن قطاع الصناعة الواعد في الدولة يمتلك حالياً العديد من الميزات أو من حيث تعدد منتجاته فنجد الصناعات الخفيفة والتحويلية إضافة إلى الصناعات الاستراتيجية الكبرى التي تمتاز بكثافة رأس المال واعتماد التكنولوجيا المتقدمة والخبرات العالية ومنها صناعات الحديد والألمنيوم ومكونات الطائرات والصناعات البتروكيماوية وغيرها من الصناعات الكبرى التي تمتاز بتقيدها بأفضل المعايير العالمية والتي أثبتت جدارتها وتنافسيتها في الأسواق الإقليمية والعالمية، إضافة إلى الوطنية المحلية بالطبع.

مشيراً إلى أن قرار مجلس الوزراء سيعطي بالتأكيد دفعاً قوياً للقطاع الصناعي بمختلف مكوناته خاصة وأنه يركز على تنسيق الجهود وتعزيز التعاون بين العديد من الجهات بهدف توحيد وتنسيق جهودها للوصول إلى قطاع صناعي وطني تنافسي يسد السوق المحلي والأسواق الخارجية بمنتجات صناعية عالية

الجودة. قطاع صناعي يساهم بتحقيق رؤية 2012 ويلبي متطلبات واستحقاقات مرحلة ما بعد النفط.

تمكين القطاع الصناعي

ورأى مسؤولون ان الخطوة المباركة التي اتخذتها قيادتنا الرشيدة بإنشاء مجلس تنسيقي للصناعة في الدولة تشكل دعماً كبيراً للقطاع الصناعي وتوجهاً استراتيجياً فعّالاً سيكون له بالغ الأثر في تمكين هذا القطاع من لعب دوره في تنويع مصادر الدخل وتحقيق الازدهار في مرحلة ما بعد النفط. مضيفين أن تأكيد القيادة الرشيدة على الحاجة إلى إرساء رؤية واستراتيجية وطنية موحّدة للصناعة في الدولة لتلبية متطلبات الأسواق محلياً وعالمياً واستيعاب التحديات العالمية في هذا القطاع والخروج بنماذج غير تقليدية في المجال الصناعي يدل على الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها هذا القطاع في توطين المعرفة .

وبناء الكوادر الإماراتية الشابة القادرة على المنافسة وتحقيق الريادة على المستوى العالمي ودفع عجلة الابتكار والإبداع لدى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة وتبني أفضل الممارسات وأعلى المعايير العالمية لتحقق الإمارات الريادة التي عودتنا عليها في المجالات والقطاعات كافة.

مشيرين إلى أنه ومع تأسيس المجلس التنسيقي للصناعة وتنظيم القمة العالمية للصناعة والتصنيع في أبوظبي العام المقبل، ستكرس الإمارات موقعها بوصفها الوجهة العالمية الأولى للحوار حول القضايا الصناعية وستكون المركز الأساسي العالمي لدفع عجلة الصناعة وتطويرها وتوحيد معاييرها العالمية.

دعم سياسة التنويع الاقتصادي

ويرى خبراء أن إنشاء مجلس تنسيقي للصناعة يأتي في إطار دعم سياسة التنويع الاقتصادي لمرحلة ما بعد النفط، وهو ثمرة الرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة لتحديد القطاعات الرئيسية التي ستقود مسيرة النمو الاقتصادي للدولة في المستقبل. لافتين إلى أن قطاع الصناعة في الدولة يشكل حالياً حوالي 10 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتعد الإمكانات التي تمتلكها الدولة وخصوصاً البنية التحتية المتطورة عاملٌ أساسي وداعم لنمو وتطور القطاع الصناعي في الدولة. مشددين على أن التحول نحو الخدمات الذكية واعتماد الابتكار في سائر الممارسات والأنشطة عاملٌ مساعد في دعم هذا التوجه. معتبرين أن إنشاء المجلس التنسيقي للصناعة رسالة واضحة لكل المستثمرين ورجال الأعمال حول العالم بأن دولة الإمارات ماضيةٌ في خططها لدعم مسيرة النمو المستدام والمستقبلي في الدولة.

مؤشرات إيجابية

وتعتبر الصناعة رافداً حيوياً للاقتصاد المحلي، وإنشاء مجلس تنسيقي للصناعة على مستوى الدولة سيكون له دور كبير في دعم صادرات الدولة بشكل كبير وفعال وسيكون لمبادرة إنشاء مجلس تنسيقي للصناعة انعكاسات ومؤشرات إيجابية على القطاع الصناعي عموما والصادرات الصناعية خاصة ، وتصب هذه المبادرة الاستراتيجية في تحقيق رؤية القيادة الرشيدة للاحتفال بتصدير آخر برميل للنفط من خلال برنامج وطني شامل لاقتصاد متنوع ومستدام.

وتعتبر الخطوة ترجمة للتوجهات العامة للدولة لا سيما في مجال الابتكار والإبداع في الصناعة المحلية نحو أسواق دولية واعدة للمنتج الإماراتي. بالإضافة إلى تعزيز وتنويع مصادر الدخل بشكل عام وتحقيق الازدهار الاقتصادي في شتى المجالات للدولة خصوصا في ظل التركيز على القطاعات غير النفطية كمكون رئيسي لاقتصادنا المحلي.

نجاح وحوافز

ويلفت مختصون إلى أن إنشاء مجلس تنسيقي للصناعة في الدولة يأتي في إطار حرص القيادة الرشيدة على حشد كل الطاقات والأسباب اللازمة لانضمام الدولة لنادي الدول الصناعية. لافتين إلى أن المجلس التنسيقي يلعب دوراً مهماً في تحقيق هذه النقلة ويدرك المهام الجسيمة الملقاة على عاتقه. موضحين أن الصناعة الوطنية تنتظر حزمة من الإجراءات لبلوغ الغايات الكبرى التي تسعى لها الدولة بعدما أصبح للدولة صناعات مهمة في مجالات الحديد والزجاج والإسمنت وغيرها من الصناعات المحورية في نمو الاقتصاد الوطني.

وأشار مختصون الى أن إعادة النظر بتلك التشريعات يحول دون تعريض الصناعة الوطنية للإغراق من صناعات دول أخرى تستغل نظام السوق المفتوحة لدينا بمنتجات لا تضاهي منتجاتنا في الجودة وتنحصر ميزتها بالسعر المنخفض الناجم عن انخفاض تكلفة الإنتاج لديها. مشددين على أن الآمال معقودة على المجلس الجديد الذي يتطلع إلى أن يكون معبرا للوصول بمساهمة الصناعة إلى رقم يتجاوز حاجز الـ 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وهي النسبة التي تجعل من الدولة التي تحققها من الدول الصناعية.

دور مؤثر

ويلعب القطاع الصناعي دوراً مهماً في تحقيق رؤية 2030 لحكومة أبوظبي، والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وخفض الاعتماد على النفط وتحقيق التنمية المستدامة في الإمارة.

حيث ترتكز الاستراتيجية على زيادة التصدير للخارج وتوفير الوظائف ذات الجودة العالية للمواطنين. و القطاع الصناعي حريص على تنفيذ استراتيجية الإمارة وتحقيق الأولويات الاقتصادية المقررة من خلال إيجاد نهج تنموي اقتصادي واجتماعي متوازن في كافة قطاعات الإمارة.

و يتطلع المستثمرون في القطاع الصناعي إلى اقرار السياسات والتشريعات التي من شأنها حماية الصناعات الوطنية عالية الجودة لتمكينها في الأسواق المفتوحة في الدولة وضمان المنافسة العادلة بين منتجات الصناعات الوطنية والمستوردة.

مشيرين إلى أن هناك حاجة إلى اصدار قانون

يعزز قدرة الدولة على اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة الإغـراق وتطوير معايير من شأنها ضبط مستوى المستوردات التي لا ترقى للجودة المطلوبة في الدولة.

منوهين أن السياسات المواتية ستمكن المنتج المحلي الإماراتي من النمو ولزيادة حجم الصادرات الإماراتية في الأسواق العالمية مستقبلاً.

تشجيع الاستثمار الصناعي

ورحب مستثمرون بالقطاع الصناعي بتأسيس المجلس، حيث يدخل ضمن إطار الاهتمام بالقطاع الصناعي وتشجيع الاستثمار في القطاعات الصناعية المختلفة. وهو ما يواكب سياسة دولة الإمـارات الرشيدة في المجال الاقتصادي والتي تسعى دائماً إلى تنوع مصادر الدخل، كما سيساهم حتماً في إنشاء صناعات تخدم الاقتصاد الوطني وتساهم وبشكل فاعل في الناتج القومي. مضيفين أن رشد سياسة الدولة أيضاً يتمثل كذلك بإيجاد القوانين الاقتصادية المرنة وعقد اتفاقيات تجارية لتسهيل عبور المنتجات الصناعية إلى أسواق العالم. وأيضاً بالتقليل من نسب التعرفة الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية.

ويشير صناعيون إلى أن أهم المعوقات التي تواجهها الصناعة في دولة الإمارات تتمثل في نقص الأيـدي المواطنة المهرة في المجال الصناعي، وتكلفة الطاقة، بالإضافة إلى الضرائب الجمركية المفروضة من قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يخلق منافسة غير عادلة للصناعات الإماراتية مقارنة مع المنتجات الصناعية الأخرى العالمية. مضيفين أنه لا يوجد كذلك في دولة الإمارات ما يسمى بوحدة المقاييس الصناعية والتي بدورها ترفع من كفاءة المنتجات الصناعية التي تدخل الدولة، الأمر الذي يؤثر سلباً على نوعية هذه المنتجات الصناعية مما يؤدي إلى حالة من الإغراق في السوق. كذلك نرى من الضروري ايجاد قانون يحدد وحدة المقاييس على المنتجات الصناعية المستوردة إلى الدولة.

مظلة حكومية

و يرى مختصون ان ما كان ينقص القطاع الصناعي في الإمارات هو وجود مظلة حكومية متخصصة في القطاع، حيث إن الشركات الصناعية في دبي مثلاً تتعامل مع دائرة التنمية الاقتصادية، والتي تعمل في الكثير من القطاعات، مشيرين إلى أن إطلاق المجلس سيسهم بالتأكيد في تطور القطاع الذي يسهم بنحو 10 بالمئة من اقتصاد الإمارات حاليا.

منصة مثالية

و بحسب رجال اعمال سيمثل منصة مثالية بالنسبة للقطاع الخاص لبحث سبل تطوير القطاع ومعالجة التحديات، و يحتاج الوصول إلى قطاع صناعي قوي في دولة الإمارات إلى دعم حكومي قوي لشركات القطاع الخاص حتى نصل بـ«صنع بالإمارات» إلى العالمية. مؤكدين أن القطاع الخاص يملك العديد من الأفكار والطروحات التي يستطيع تقديمها إلى المجلس الجديد، ومن بينها بعض المطالب التي قد تؤدي إلى الرفع من القدرة الاستثمارية للمنتج الإماراتي، ورفع معايير الجـودة في ما يخص المنتجات المحلية.

قطاع الصنـاعة الواعد في الدولة يمتلك حالياً العديد من الميزات

مجلس التنسيق الصناعي يعزز الدور الحيوي للقطاع في اقتصاد ما بعد النفط

تنسيق

و يلفت عاملون في القطاع الصناعي إن القطاع الصناعي في دولة الإمارات كان بحاجة إلى منصة حكومية يكون من مهامها الاستماع إلى القطاع الخاص والتنسيق معه. مشيرين إلى أن دولة الإمارات تملك كل ما يلزم للوصول إلى اقتصاد مبني على الصناعة. وهذا الأخير أقل عرضة للتحديات الخارجية مقارنة مع الاقتصادات المبنية على الخدمات المالية أو السياحة أو حتى العقارات.

ويلفت الخبراء الى أنه ليس هناك صناعة في العالم دولة الإمارات غير قادرة على التفوق فيها، من الإبرة حتى الصواريخ. فهي تملك كل شيء سهولة القيام بالأعمال والبنية التحتية واللوجستية المميزة والموقع الجغرافي والبيئة الضريبية المحفزة وصولاً إلى سهولة جلب العمالة المتخصصة».

13جهة

يضم مجلس تنسيق الصناعة داخل الدولة في عضويته 13 جهة عن مختلف الجهات المحلية والاتحادية وممثلين عن اتحاد الصناعيين، برئاسة معالي وزير الاقتصاد، بحيث ستناط بالمجلس مهام واختصاصات اعتماد مؤشرات استراتيجية موحدة للأداء في القطاع الصناعي في الدولة، فضلاً عن متابعة تنفيذها ونشر تقارير دورية لتقييم الأداء الصناعي المحلي.

إلى جانب اقتراح المبادرات والآليات الملائمة الداعمة للتعاون وتبادل التجارب والخبرات والحوار بين مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة بالشأن الصناعي من جهة، وما بين القطاعين الحكومي والخاص من جهة أخرى، إضافةً للتنسيق مع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية واتحاد الصناعيين في تطوير الإجراءات والحوافز والتشريعات المرتبطة بالقطاع الصناعي.

الإمارات لاعب رئيسي في خـــارطة التجـــــارة العـــالمية

حافظت دولة الإمارات على مكانتها المتقدمة على خارطة التجارة العالمية، إذ حلت في المركز الـ 20 عالمياً لقائمة الدول المصدرة للسلع، مكرسة مكانتها كأهم سوق للصادرات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وافريقيا. وفي جانب الواردات السلعية حلت في المركز الـ 19 لقائمة الدول المستوردة للسلع وبقيت محافظة على مكانتها كأهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول المنطقة.

وبلغت قيمة صادراتها 973.8 مليار درهم وساهمت بنسبة 1.6% من إجمالي صادرات العالم السلعية خلال عام 2015، وذلك بحسب تقرير التجارة العالمي 2016 الصادر حديثا عن منظمة التجارة العالمية، وتم إطلاقه خلال مؤتمر صحفي عقده في جنيف مدير عام المنظمة روبرتو أزيفيدو.

وعلى صعيد تجارة الإمارات على مستوى دول الشرق الأوسط، فقد استحوذت على 31.5% من إجمالي صادرات المنطقة خلال 2015 مقارنة مع 28% خلال 2014، وما نسبته 30.8% من إجمالي وارداتها خلال 2015.

وفي تجارة الخدمات جاءت الإمارات في المرتبة 20 عالميا والأولى عربياً كمستورد للخدمات بقيمة بلغت 250 مليار درهم وبنسبة مساهمة 1.9% من إجمالي واردات العالم من الخدمات خلال 2015، حيث نمت مساهمة الإمارات من إجمالي واردات العالم من الخدمات مقارنة مع نسبة مساهمتها 1.5% من إجمالي واردات العالم من الخدمات خلال عام 2014، وفي حال التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة فإن الإمارات تأتي في المرتبة 13 عالمياً.

أما في جانب صادرات الإمارات من الخدمات فقد بلغت القيمة 69.8 مليار درهم، وتأتي في المركز 24 عالمياً والأولى خليجياً في حال التعامل مع الاتحاد الأوروبي كمجموعة متقدمة مرتبة واحدة مقارنة مع 2014.

أهمية عالمية

وقال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد: إن المرتبة الرائدة للإمارات في الصادرات والواردات العالمية سواء

في جانب التجارة السلعية أو الخدمية تؤكد على أنها تعد من الدول ذات الأهمية على خارطة التجارة العالمية. وأضاف معاليه أن هذا التقرير يثبت أن الإمارات عززت مكانتها في الساحة التجارية العالمية بقوة خلال السنوات الماضية، ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة نمواً وازدهاراً على كافة المستويات ومنها التجارة بشقيها السلعي والخدمي. وخصوصا بعد فوز دبي باستضافة معرض إكسبو 2020 والمشاريع المزمع والمعلن تنفيذها، ومنها إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، «مدينة دبي لتجارة الجملة» والتي تعتبر أكبر مدينة عالمية لتجارة الجملة.

هذا فضلاً عن المبادرات والخطط التي تنتهجها الدولة وعلى كافة المستويات، كل هذا يؤكد أن الإمارات ماضية في خططها الاستراتيجية لتنويع اقتصادها الوطني، بعيداً عن الاعتماد على النفط، وفق رؤية اقتصادية واضحة للمستقبل، من خلال إيجاد قطاعات اقتصادية جديدة، وإعادة صياغة القطاعات الحالية على مستوى عالمي جديد ومنها التجارة الخارجية.

تنمية التصدير والصناعة

ومن جانبه قال عبدالله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة: إن المبادرة الوطنية لتنمية الصادرات غير النفطية وما تشمله من مبادرات وآليات تنفيذ تمتد على مدى السنوات المقبلة بمشاركة جهات اتحادية ومحلية تعنى بتنمية القطاعين التصديري والصناعي، وتهيئة البيئة المناسبة للنهوض بالصناعات الوطنية الموجهة للتصدير، فضلاً عن اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي والتقني بين الإمارات والدول الأخرى، إضافة إلى اتفاقيات التجارة الحرة ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي. وكذلك الاتفاقيات المرعية من قبل منظمة

التجارة العالمية ومنها اتفاقية تيسير التجارة، والمعارض المتخصصة ذات العلاقة المباشرة

> المنصوري: ريادة الدولة تؤكد أهميتها على خارطة التجارة العالمية

بالقطاع التجاري التي تستضيفها الدولة كل ذلك يساعد على نمو التجارة الخارجية للدولة وخاصة تجارة إعادة التصدير، وغيرها الكثير من مقومات استمرار نمو التجارة الخارجية للدولة خلال السنوات المقبلة.

أثر مباشر

وأضاف آل صالح أن الإمارات وما تملكه من مقومات منها على سبيل المثال السياسة التجارية التي تنتهجها والمبنية على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، وكونها ثاني أكبر اقتصاد عربي، والبنية التحتية المتطورة، والموقع الاستراتيجي الجغرافي المتميز والذي جعل الدولة مدخلاً إلى الأسواق الإقليمية والدولية، والمنافذ الجوية والبحرية والبرية المتطورة، والاستقرار الاقتصادي والسياسي.. إضافة إلى وجود الفرص الاستثمارية المتنوعة، ووجود التشريعات الاقتصادية الملائمة، والمكانة المتقدمة للإمارات باعتبارها من المحطات الرئيسة في تجارة إعادة التصدير إلى مختلف أنحاء العالم، والمناطق الحرة التي يمكن الاستفادة من حوافز الاستثمار فيها، كل هذه المقومات والإمكانيات وغيرها تعتبر ذات أثر مباشر على نمو التجارة السلعية غير النفطية في الدولة بشكل سريع.

جهود مكثفة

ولفت آل صالح إلى أن الدولة بذلت في السنوات الماضية جهوداً مكثفة لفتح الاقتصاد أمام التجارة والاستثمار الأجنبي بهدف زيادة فرص النمو وتحقيق الرفاه لأبناء شعبها، منوها إلى أن الإمارات انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في مارس 1996، وبموجب هذه العضوية جرت المراجعة الأولى للسياسة التجارية لدولة الإمارات خلال الفترة من 24 إلى 26 أبريل 2006م. والاستعراض الثاني كان خلال الفترة من 27- 29 مارس 2012 بمقر المنظمة في جنيف، والاستعراض الثالث سيكون خلال الفترة من 1 - 3 يونيو 2016.

وعلى الصعيد الدولي بين تقرير منظمة التجارة العالمية للعام 2016 أن خبراء المنظمة يتوقعون أن يبقى نمو حجم التجارة العالمية السلعية بطيئا العام الجاري 2016، وبنسبة لا تزيد على 2.8% المسجلة خلال 2015، وذلك تحت تأثير الطلب العالمي.

تحقيق النمو

وبين التقرير أن نمو واردات الدول المتقدمة وكذلك الطلب على السلع المستوردة في الاقتصاديات النامية في آسيا، من شأنه أن يساعد على تحقيق النمو في حجم التجارة العالمية. وأشار التقرير إلى أن نمو حجم التجارة العالمية السلعية يجب أن يرتفع الى 3.6 % العام المقبل مع العلم أنه أقل من المتوسط 5% منذ عام 1990، وترتكز هذه التوقعات على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.4% في 2016 و 2.7% خلال عام 2017.

وفيما يتعلق بدول الشرق الأوسط والتي تم تضمينها مع افريقيا ودول الكومونويلث فإن حجم صادراتها حقق نمواً بنسبة 3.9% لعام 2015، ويعتبر أعلى نسبة نمو محققة على مستوى مجموعات الدول، ويتوقع للعامين الحالي والمقبل تحقيق نمو بنسبة 0.4%.

> آل صالح: المبادرة الوطنية لتنمية الصادرات تساعد على نمو التجارة الخارجية للدولة وخاصة تجارة إعادة التصدير

أما من حيث حجم وارداتها فقد تراجعت بنسبة 3.7%- عام 2015.
وما نسبته 1.0%- متوقعة تراجعا خلال 2016 ونمواً بنسبة 1.0% لعام 2017.
وقال روبرتو ازيفيدو مدير عام منظمة التجارة العالمية إن التجارة من حيث الحجم لاتزال تسجل نمواً إيجابياً وإن كان بمعدلات مخيبة للآمال. وأشار الى أن العام الجاري سيكون الخامس على التوالي لنمو التجارة بنسبة أقل من 3%. وأضاف أنه بينما ينمو حجم التجارة العالمية إلا أن قيمتها تنخفض بسبب تقلبات أسعار الصرف. وبالتالي انخفاض أسعار السلع الأساسية. وبما يمكن أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي الهش في البلدان النامية.

973.8 مليار درهم صادرات الامارات تشكل نسبة 1.6 % من إجمالي صادرات العالم السلعية خلال عام 2015

الفرق بين النمو

وأشار التقرير إلى انه من المهم أن يلاحظ الفرق بين نمو التجارة بالدولار (القيمة) ومن حيث الحجم. حيث انه من حيث القيمة بالدولار الأميركي فإن التجارة انخفضت وكانت لقيمة الصادرات بنسبة تراجع 13.5%- وبقيمة تجاوزت 16 تريليون دولار. وللواردات 12.4%- في عام 2015

وهذا التراجع في القيمة يعزى لأسباب عدة من أهمها التحركات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف وليس انخفاضاً في عدد السلع المتبادلة. وكذلك انخفاض أسعار النفط. حيث إن الوقود ومنتجات التعدين مسؤولة عن أكثر من نصف انخفاض قيمة تجارة السلع خلال 2015.
أما على صعيد التجارة العالمية السلعية من حيث القيمة خلال الفترة من 2010 - 2015. فقد أوضح التقرير أن الصادرات العالمية شهدت نموًا متواضعًا خلال تلك الفترة بلغ المتوسط 5.5%. وكانت دول منطقة الشرق الأوسط الأفضل أداءً على مستوى المناطق خلال الفترة ذاتها. فقد بين أن صادراتها من حيث القيمة شهدت نموًا خلال الفترة 2010 - 2015 بلغ بالمتوسط 9.1%. متفوقة من حيث نسبة النمو على المناطق (أميركا الشمالية. جنوب ووسط أميركا. الاتحاد الأوروبي. رابطة الدول المستقلة. أفريقيا. اسيا).

استحوذت الإمارات على 31.5 % من إجمالي صادرات المنطقة و 30.8 % من وارداتها خلال 2015.

بينما شهدت قيمة الواردات العالمية السلعية خلال الفترة من 2010 - 2015 نموًا متواضعًا خلال تلك الفترة بلغ المتوسط 1.5%. وكانت دول منطقة الشرق الأوسط الأفضل أداءً على مستوى المناطق خلال الفترة ذاتها حيث شهدت وارداتها نموًا خلال الفترة 2010 - 2015 بلغ بالمتوسط 5.1%.

الإمارات الأولى عربياً في قيمة الصادرات والواردات

أنظمة عصرية تعزز أداء أسواق المال في الإمارات

كشفت هيئة الأوراق المالية والسلع مؤخرا عن خطط لاستحداث ما يقارب 5 أنظمة جديدة في 2016 لتحديث البيئة التشريعية والتنظيمية في أسواق المال بدولة الإمارات. وأعدت الهيئة 90 دراسة عن أفضل الممارسات العالمية لموضوعات تتعلق بأسواق المال، والموضوعات الخاصة بتعديل الأنظمة الحالية واستحداث أنظمة جديدة، مثل أنظمة إدارة الاستثمار وصناديق الاستثمار والطرح الأولي والاستحواذ والاندماج وحوكمة الشركات.

و تواصل هيئة الأوراق المالية والسلع جهودها الرامية إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية والنهوض بسوق رأس المال الوطني وفق أرقى المعايير والممارسات الدولية، وتمكنت من أن تقطع شوطاً كبيراً في تحقيق العديد من الأهداف التي تضمنتها خطتها الاستراتيجية والخطة التشغيلية.

و ذكر د.عبيد سيف الزعابي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بالإنابة، أن الهيئة استطاعت تحقيق العديد من الإنجازات على مختلف الصعد، فقد سعت إلى دعم وتطوير البنية التشريعية للأسواق المالية بالدولة بما يتواكب مع التطورات الجارية في الأسواق العالمية، ودعم المكونات التنظيمية للأسواق من شركات مساهمة عامة أو خاصة، وشركات وساطة، وشركات خدمات مالية، ومنتجات وأدوات استثمارية متنوعة، فضلاً عن ترسيخ شفافية ونزاهة التعاملات في قطاع الأوراق المالية.

الأنظمة الجديدة

وأضاف الرئيس التنفيذي بالإنابة أن الهيئة أصدرت ستة أنظمة جديدة خلال العام الماضي، وذلك استمرارا لسعي مجلس إدارة الهيئة في تطوير تشريعات وقوانين تنظيم الأسواق المالية والارتقاء بها بما يخدم كل أطراف المنظومة في أسواق المال والسلع بالدولة. والأنظمة الجديد هي: قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2015 بشأن تنظيم أعمال التقاص في سوق السلع، وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (25) لسنة 2015 بشأن قيد مدققي حسابات شركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار، وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (40) لسنة 2015 بشأن الضوابط والإجراءات المتعلقة بشراء الشركة لأسهمها بقصد إعادة بيعها، والقرار الإداري رقم (85/ر.ت) لسنة 2015 بشأن الحسابات الراكدة لعملاء شركات الوساطة المالية، و القرار الإداري رقم (108/ر.ت) لسنة 2015 بشأن ضوابط النظام المحاسبي، وتكوين مخصص الديون لشركات الوساطة المالية، وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لسنة 2015 بشأن ضوابط وإجراءات التصالح في الجرائم المتعلقة بالشركات المساهمة العامة. كما تم تعديل 11 نظاماً تختص بعمل السوق والوساطة في الأوراق المالية والإفصاح والشفافية استجابة للتطورات والمتغيرات التي استجدت في أسواق الأوراق المالية.

وذكر الزعابي أن الهيئة قامت كذلك بتقديم العديد من الاستشارات والإجابة عن الاستفسارات القانونية لجهات خارجية مختلفة، فضلاً عن الأسواق المرخصة في الدولة. وأوضح أنه على الصعيد الرقابي حققت الهيئة مجموعة من الإنجازات وقامت بمجموعة من المبادرات.

وقال إن الهيئة قامت بإجراء عمليات تفتيش ورقابة وصلت لأكثر من 119 عملية تفتيش توزعت بين الدورية والمفاجئة على شركات الوساطة والخدمات المالية. كما تم إجراء تدقيق على التقارير الشهرية والفصلية لهذه الشركات على النحو التالي: التدقيق على تقارير فصل الحسابات والملاءة المالية وآجال الذمم المدينة والدائنة والتداول بالهامش.

واستطاعت الهيئة اكتشاف 32 حالة تجاوز في السوق وهي 9 حالات تلاعبات في السوق و 20 حالة تداول للمطلعين و 3 حالات تداول استباقي. وأحالت الهيئة هذه القضايا لإدارة التنفيذ والمتابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. وقد تم اتخاذ الإجراءات الجزائية المناسبة بشأن المخالفات المرتكبة.

نظام الرقابة الآلي

وقامت الهيئة بتطوير وتحديث نظام الرقابة الإلكترونية «سمارت» لرفع كفاءة وفاعلية رصد التلاعبات من خلال إبرام اتفاقية تقديم مستوى خدمة بين الهيئة و«ناسداك». كما قامت بإعداد وتحديث نظام «ريسك بروفايلينغ» لتحديد المخاطر المالية لدى شركات الوساطة بنسبة 100%، ووضعت ضوابط لتنظيم عمليات التعهيد لبعض المهام لدى شركات الوساطة بنسبة 100%. كذلك قامت بتعميم قرار الحسابات الراكدة على شركات الوساطة واستقبال استفسارات الشركات بهذا الخصوص والرد عليها.

وأعدت الهيئة دراسة عن مدى وعي المستثمرين بنظام الحفظ الأمين للحد من المخاطر الناجمة عن استغلال مستحقاتهم. وعقدت اجتماعاً مع شركات الحفظ الأمين لاستطلاع آرائهم بشأن ضوابط مقترحة تنظم العلاقة بين شركات الحفظ الأمين وطرف ثالث، بالإضافة إلى بعض التعديلات المقترحة بشأن النظام الحالي. كما تم استحداث تقرير للمراقب الداخلي الذي يتضمن قياس مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة ومستوى المخاطر. وتحديث تقارير التفتيش الدوري على الأنشطة المرخصة من الهيئة من حيث الشكل والمضمون.

أعدت هيئة الأوراق المالية 90 دراسة عن أفضل الممارسات العالمية لموضوعات تتعلق بأسواق المال

وتعاونت الهيئة مع الأسواق المالية لنشر تقارير إفصاح تداولات الهامش لجمهور المستثمرين بشكل أسبوعي.

كما عقدت الهيئة اجتماعاً مع الوسطاء بفرع دبي لمناقشة نظام الوسطاء الجديد والتعرف الى الملاحظات والآراء المختلفة في هذا الشأن. ونظمت ورشة عمل لشركات الوساطة في الأوراق المالية بشأن تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني عن البيانات المالية (XBRL)، فضلاً عن المشاركة في ورشة عمل للشركات المدرجة والمتعلقة بتطبيق نظام (XBRL) بشأن البيانات المالية. وعقدت اجتماعاً مع اللجنة المكلفة بمتابعة مشروع الـ XBRL. وقامت بدراسة ومراجعة البيانات المالية المرسلة من مؤسسة (IRIS) للوقوف على آخر التطورات وتنفيذ الجدول المعد بشأن البيانات المالية لشركات الوساطة.

منازعات التداول

و على صعيد البت في المنازعات المتعلقة بالتداول في الأوراق المالية قامت الهيئة بالبت والفصل في (76) شكوى مقدمة من

هيئة الأوراق المالية بصدد إصدار 5 أنظمة جديدة في 2016

المتعاملين في الأسواق المالية. كما قامت بفرض غرامات مالية على الجهات المخالفة. وفقاً لظروف كل مخالفة. وتم إيقاف (3) جهات بشكل مؤقت عن ممارسة بعض الأنشطة المرخصة من قبل الهيئة. نظراً لمخالفتها للقانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه. وتوجيه إنذار لـ (53) جهة للسبب نفسه.

و على الصعيد التنظيمي نجحت الهيئة في تحقيق كافة الأهداف التي تضمنتها خطتها التشغيلية على محاور الترخيص وتعزيز

إجراء العديد من البحوث التي تستهدف تطوير الأسواق

الإفصاح والشفافية والحوكمة إضافة إلى الأنشطة المميزة للهيئة في مجالات التدريب والتأهيل والعلاقات الدولية.

وقامت الهيئة بتعديل نظام الإفصاح والشفافية لإلزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن البيانات المالية الأولية خلال (45) يوماً من انتهاء السنة المالية. كما تم إلزام الشركات المساهمة العامة بتوفيق أوضاعها للعمل على تطبيق ضوابط إدارة علاقات المستثمرين حسب متطلبات البند (7) من المادة رقم (12) من القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.

كذلك أعدت الهيئة دليل «حوكمة الشركات المساهمة العامة» وقامت بتوزيعه على الشركات المساهمة العامة المدرجة وأتاحته

تنظيم برامج متنوعة لتوعية المستثمرين

لكافة متصفحي موقعها الإلكتروني.

كما تم قيد شركة الصفوة للخدمات المالية الإسلامية (شركة مساهمة خاصة). والموافقة على إدراجها بالسوق الثانية لدى سوق دبي المالي.

وقامت الهيئة بتبسيط إجراءات الترخيص لتوفير الوقت والجهد اللازمين لإنجاز خدمات الترخيص؛ حيث تم دمج العمليات المتشابهة وإلغاء العمليات غير الضرورية. بما يعمل على تحسين مستوى الخدمة دون التأثير في جودتها.

تطوير الأسواق

استحداث أنظمة جديدة، مثل أنظمة إدارة الاستثمار وصناديق الاستثمار والطرح الأولي والاستحواذ والاندماج وحوكمة الشركات

و قامت الهيئة بإجراء العديد من البحوث التي استهدفت تطوير الأسواق ونظمت برامج متنوعة لتوعية المستثمرين وفعاليات وحصدت عدداً من الجوائز حيث أعدت الهيئة 90 دراسة عن أفضل الممارسات العالمية لموضوعات تتعلق بأسواق المال، والموضوعات الخاصة بتعديل الأنظمة الحالية واستحداث أنظمة جديدة، مثل أنظمة إدارة الاستثمار وصناديق الاستثمار والطرح الأولي والاستحواذ والاندماج وحوكمة الشركات.

وضمن جهودها لتنمية الوعي الاستثماري، قامت الهيئة بعقد برامج توعية موجهة لجمهور المستثمرين والمختصين في شركات الوساطة والتحليل المالي وطلاب الجامعات، ونظمت سلسلة ندوات ومحاضرات لتوعية المستثمرين في كل من أبوظبي ودبي والشارقة والفجيرة، وعقدت العديد من ورش التوعية للجمهور والمتعاملين، فيما يتعلق بخدمات وأنشطة الهيئة، من بينها ورش عمل لشركات الوساطة والبنوك المرخصة لنشاط الحفظ الأمين لمناقشة أهم المحاور التي تم تعديلها في نظام الوساطة في الأوراق المالية.

الشركات الصغيرة تلعب دوراً حيويا في دعم الاقتصاد الوطني

تواجه تحـدي التمـــويل

كشفت دراسة أنّ دولة الإمارات تسعى لكي تكون مركزا عالميا للابتكار والإبداع وتطوير الأعمال. فتساهم بذلك في خلق اقتصاد أكثر تنوعا ومستقبلاً مستداماً للبلاد. مما يشجّع بدوره العديد من روّاد المشاريع على إنشاء شركات ناجحة في مجال الاقتصاد القائم على المعارف. وهي الشركات التي لا تمتلك عادة الأصول الكبيرة إنما تتمتّع بتدفق نقدي كبير.

وأكـــدت الـــدراســـة التي أجرتها " جلف كابيتال" ، أنه يجب على تلك الشركات الناشئة أن تجمع الأموال من مصادر بديلة. وأن تحرص على استخدامها بشكل فعال. حيث يشكّل الحصول على التمويل أكبر تحدٍ يواجه الشركات الصغيرة وروّاد الأعمال في الإمارات بحسب ما أشارت إليه ميد. الشركة

المتخصصة في مجال ذكاء الأعمال. وجاءت النتائج ضمن الاستطلاع الذي قامت به ميد حيث طُلب من 250 مشاركاً أن يعددوا ثلاثة تحديات رئيسية تواجه أعمالهم. واحتلّت هذه الإجابة المرتبة الأولى بنسبة 36% من أصل شركة شملها الاستطلاع. وجاءت في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بالنسبة إلى 12 و13% من المشاركين في الدراسة.

وتشمل أبرز التحديات الأخرى التي تؤثر على آفاق النمو لهذا العام بحسب أصحاب الشركات: استقطاب العملاء بنسبة 12.4%، ونقص التوعية في قطاعات السوق الخاصة بكل شركة بنسبة 12%.

نمو وازدهار

وقال الدكتور كريم الصلح، الرئيس التنفيذي لشركة «جلف كابيتال»، وهي إحدى الشركات المتخصصة في مجال إدارة الأصول البديلة في الشرق الأوسط، والراعي الرئيسي لجوائز جلف كابيتال للشركات الصغيرة والمتوسطو منذ انطلاقها:

«تكمن أكبر العقبات التي تواجه الشركات الناشئة في الحصول على التمويل المناسب من أجل نموّها وازدهارها في المستقبل». فمعظم هذه الشركات يواجه صعوبة في العثور على المصارف وغيرها من مؤسسات التمويل التقليدية لدعم نموّها في هذه الأوقات العصيبة، ولا سيما الشركات التي لا تمتلك الأصول الكبيرة أو التي تتمتّع بسجلّ ربحية محدود.

وتابع الدكتور كريم الصلح قائلاً: تضمّ الشركات المتوسطة والصغيرة حوالي 300 ألف شركة وتمثل 86% من القوى العاملة في القطاع الخاص، وهي تلعب دورا حاسما في اقتصاد دولة الإمارات وتساهم بشكل جوهري في الدخل، والإنتاج، وخلق فرص العمل. إن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتميّز اليوم بأدائها الجيّد هي تلك التي تتمتّع برؤية محدّدة حول ما تودّ أن تحققه..

ولكنها تحافظ على مرونتها من حيث الخطوات التي يجب أن تتخذها للوصول إلى هدفها. فهي بحاجة إلى التخطيط المناسب، والمرونة، والقدرة على التنفيذ الفعال، والعزم لتحقيق رؤيتها وبلوغ مستوى معيّن من الربحية.

يحصل أكثر من نصف الشركات المشاركة في الدراسة، أي 51% منها، على التمويل من المصارف وموارد التمويل التقليدية، في حين ما زال 21% منها تعتمد على دعم العائلة والأصدقاء. هذا ويؤمن كلٌّ من المستثمرين الرعاة والشركات الخاصة التمويل لـ9% من الشراكات التي شملتها الدراسة.

حوافز

قال روي نهرا، مؤسس ورئيس شركة «أسيس بوتس» لصناعة القوارب، الشركة الفائزة بجائزة «جلف كابيتال لأفضل شركة» في العام الماضي: تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات من داخل المؤسسة وخارجها للحصول على التمويل.

على الصعيد الخارجي، من الممكن أن تشجع الحكومات الاتحادية المصارف، من خلال زيادة الحوافز، بهدف تشجيعها أكثر على منح القروض للشركات الناشئة والمؤسسات التي تفتقر إلى الأصول الكبيرة. أما داخليا، فتحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تطبيق الحوكمة الصحيحة داخل الشركة، وحفظ سجلات المحاسبة، ووضع خطة عمل متينة.

وفي هذا الإطار، قال ريتشارد طومسون، مدير التحرير في ميد: إنّ الشركات الصغيرة هي التي تتأثر أكثر من غيرها عند تباطؤ الحركة الاقتصادية. إلا أنها الشركات التي تقترح أفكارا وابتكارات جديدة تساهم بدورها في تعزيز النمو.

تهدف الجوائز إلى تقدير إنجازات أفضل الشركات الصغيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى زيادة الوعي وتقديم الدعم لها لمساهمتها الحيوية في تحقيق نجاح دولة الإمارات في المستقبل.

برنامج الجوائز NE

قال الدكتور الصلح: لقد لاقى برنامج الجوائز على مرّ السنين رواجا لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة.. حيث كرّم العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أثبتت حقا ما هي الصفات التي يتفرّد بها روّاد المشاريع الناجحون الذين يتمتعون بقدرة إنشاء الشركات المتميزة من خلال التفاني والابتكار وحسن التدبير. فالعديد من هذه الشركات الصغيرة وفّرت فرص العمل لآلاف من المهنيين وساهمت إيجابياً في حركة الاقتصاد بشكل عام.

توقعات نمو

من جهة أخرى أعلنت «شركة الخليج للتمويل»، المتخصصة في مجال تمويل الأعمال وتوفير الحلول التمويلية للمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، عن نتائج استبيان «نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات» للربع الأول من عام 2016.

وشملت أبرز المؤشرات التي كشف عنها التقرير، أن واحدة من كل أربع مؤسسات شملها الاستبيان (23%) لا تزال تعاني من تراجع في قدرتها على تحصيل دفعاتها المستحقة، بانخفاض طفيف مقارنة مع 29% في الربع الرابع من عام 2015، وانتعاش في قدرة الشركات على الحصول على التمويل، حيث أشارت 48% من المؤسسات التي شملها الاستبيان أنها شهدت تحسناً على هذا الصعيد، لكنه يبقى أقل بكثير عما كان عليه في الربعين الأول والثاني من عام 2015، حيث كان التمويل متاحاً بسهولة أكثر.

> الشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا حاسما في اقتصاد دولة الإمارات وتساهم بشكل جوهري في الدخل، والإنتاج، وخلق فرص العمل

وبينت النتائج أن 62% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت ارتفاعاً في المبيعات، مقارنة مع 49% سابقاً، في حين عاد التفاؤل الحذر إلى قطاعي المستهلكين والشركات في دولة الإمارات، وأن 41% من المؤسسات التي شملها الاستبيان زادت عدد موظفيها في الربع الأول، بينما أشارت 58% منها إلى عدم حدوث أي تغيير.

وذكرت أنه والأهم من ذلك هو أن 82% من المؤسسات تتوقع أن تحافظ على عدد الموظفين ذاته في الربع الثاني، بينما ستسعى 16% من المؤسسات فقط إلى تعيين موظفين جدد، وهو الرقم الأدنى منذ أكثر من عام.

وأكدت تراجع التوقعات السلبية حيال النمو والمبيعات مع تحول نظرة المؤسسات إلى الاتجاه الإيجابي الحذر، حيث أشارت 78% و53% على التوالي إلى تفاؤلها وتوقعاتها بارتفاع المبيعات في الربع القادم، موضحة أن حوالي نصف المؤسسات التي شملها الاستبيان أفادت بأنها ستستثمر في أعمالها في الربع المقبل.

وفي معرض تعليقه على نتائج الاستبيان، قال ديفيد هانت، الرئيس التنفيذي لـ«الخليج للتمويل»: «يبدو أن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تجاوز المصاعب التجارية التي واجهها في نهاية عام 2015.

وسجل استبيان «نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات» للربع الأول من عام 2016 انتعاشاً حذراً للنمو ونظرة أكثر تفاؤلاً حيال الإيرادات والمبيعات.

وكسر كل من إجمالي الطلبيات وتوقعات المبيعات حاجز الـ50% بينما كانت توقعات النمو إيجابية بنسبة 78%». وأضاف هانت: «ومع ذلك، لم نتخط المخاطر بعد، فلاتزال رغبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعيين المزيد من الموظفين ضعيفة، حيث لم تسجل 58% منها تعيين موظفين جدد على أساس ربع سنوي، في حين أبدت 82% منها أنها لا تعتزم تعيين موظفين جدد في الربع المقبل.

وبما يبعث على الارتياح أن جميع المؤسسات تقريباً لا تخطط لخفض عدد موظفيها، وفي حين أن قطاع الأعمال قد لا يكون في حالة انتعاش حالياً، إلا أنه يظل في مستوى لا يتطلب تسريح الموظفين»

لا مزيد من تسريح الموظفين بحسب نتائج الاستبيان

ارتفعت نسبة المؤسسات التي أشارت إلى تعيين موظفين جدد من 29% في الربع الرابع من 2015 إلى 41% في الربع الأول من 2016، بينما أفادت 58% منها بأنها حافظت على العدد ذاته، ما يشير إلى زيادة ضعيفة في وتيرة التوظيف.

لكن المؤسسات المشاركة في الاستبيان كانت أقل انفتاحاً في الربع الثاني، إذ أعلنت 82% منها أنها لن تقوم بتعيين موظفين جدد، وهي نسبة غير مسبوقة وأعلى من نسبة الربع الرابع من العام 2015 ب 67%، فقد أفادت واحدة فقط من كل ست مؤسسات بأنها ستبحث عن موظفين جدد.

اولوية قصوى

ذكرت حوالي نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (47%) أنها سوف تستثمر في البنية التحتية في الربع المقبل، بينما أفادت أكثر من نصف المؤسسات في الربع الرابع من العام 2015 بأنها ستستثمر في تحسين علاوات الموظفين.وترى «الخليج للتمويل» أن هذا التحول يشكل تطوراً طبيعياً مع استثمار الشركات في البنية التحتية الجديدة كأداة رئيسية لتحقيق مكاسب في بيئة الأعمال الحالية التي تتطلب استثمارات تكنولوجية لا بأس بها.وأضاف ديفيد هانت: «يمكن وصف هذا الربع بكونه فترة تأرجح ما بين النمو والاستقرار.

و أظهرت الدراسة أن 62% من المؤسسات التي شاركت في الاستبيان أشارت الى أن عدد الطلبيات المستلمة في الربع الأول من عام 2016 كان أكبر، بينما أشارت مؤسسة من بين كل ثلاث أن العدد لم يتغير، وبذلك تكون المجموعة الأولى من المؤسسات قد سجلت ارتفاعاً بنسبة 25% عن الربع السابق، بينما بقيت المجموعة الثانية بنفس النسبة، وتبقى هذه النسبة أقل بكثير من نسبة ال 84% المسجلة في الربع الأول من عام 2015، والذي ربما يكون أدنى مستوى يتم تسجيله مع نهاية عام 2015 وبداية عام 2016، ومن بين المؤسسات التي شملها الاستبيان، قالت 78% من المؤسسات إن الربع الثاني سيشهد ارتفاعاً في وتيرة النمو، بنسبة 20% مقارنة بالربع الرابع من عام 2015، ومن حيث المبيعات، لاتزال 53% من المؤسسات متفائلة وتتوقع زيادة ربعية، بينما 42% من المؤسسات مازالت دون تغيير.

تضمّ الشركات المتوسطة والصغيرة حوالي 300 ألف شركة وتمثل 86% من القوى العاملة في القطاع الخاص

دراسة: 36% من الشركات الصغيرة تواجه تحديات في التمويل

ضغوط الدفعات المستحقة

عند سؤال الشركات المشاركة حول ما إذا كانت قدرتها على تحصيل الدفعات المستحقة تحسّنت خلال الربع الأخير، جاء الجواب مثيراً للاهتمام، حيث أشارت نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (49%) إلى أنها شهدت تحسناً، وهو ضعف عدد الإجابات في الربع الرابع من العام 2015؛ وعلى الرغم من ذلك فإن واحدة من أربع مؤسسات (23%) شهدت تراجعاً، وواحدة من ثلاث مؤسسات (29%) لم تشهد تغيراً. ويبقى السداد المتأخر للدفعات المستحقة مسألة مهمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من أنها شهدت تحسناً ملحوظاً على هذا الصعيد. وعند سؤال المؤسسات التي شاركت في الاستبيان عن قدرتها على جمع رأس المال في الربع الأول من 2016، أشار نصفها إلى أنها لاحظت تحسناً محدوداً.

قطاع السياحة أحد الركائز الاقتصادية الهامة

أكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن قطاع السياحة يعتبر من الروافد الأساسية الهامة للاقتصاد الوطني وأحد مرتكزات سياسة التنويع الاقتصادي التي تتبعها الدولة وحققت نجاحا كبيرا على مدار السنوات الماضية.. منوها إلى أنه ستتعزز مكانته في المنظومة الاقتصادية للدولة وتزداد مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وسيكون أحد مرتكزات اقتصاد ما بعد النفط.

وشدد معاليه على أن ضم المجلس الوطني للسياحة لوزارة الاقتصاد ضمن التغييرات الهيكلية الكبرى للحكومة الاتحادية جاء في سياق رؤية القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة « حفظه الله » وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي « رعاه الله » وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد

> سنعمل على تقديم أفكار ومبادرات جديدة ومبتكرة لتعزيز دور قطاع السياحة في منظومة العمل الاقتصادي

أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المتعلقة بتعزيز نهج التنويع الاقتصادي وتقوية دور ومكانة مختلف القطاعات

في منظومة العمل الاقتصادي في الدولة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة ومنها قطاع السياحة الحيوي والواعد. وأضاف معاليه إن قطاع السياحة يشكل حاليا أحد الروافد الهامة للدخل الوطني وسيتضاعف دوره وتتعاظم مكانته في الفترة القادمة في ظل اهتمام القيادة الرشيدة بتنميته وتفعيل دوره كأحد الروافد الهامة لاقتصادنا الوطني وفي ظل الإمكانيات والقدرات الهائلة التي تتمتع بها الدولة من بنية تحتية حديثة ومتطورة وطبيعة متنوعة وخلابة ومرافق سياحية وفندقية ضخمة ومعالم تاريخية تضرب جذورها في عمق التاريخ موضحا أن كل ذلك وغيره يشير إلى أن قطاع السياحة في الدولة سيشهد طفرة كبيرة في المرحلة القادمة وستغدو دولة الإمارات وجهة سياحية فريدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

السياحة ستكون الصناعة التي سيتم الاعتماد عليها بصورة أكبر في اقتصاد ما بعد النفط

وحول خطوات وإجراءات ضم قطاع السياحة إلى الاقتصاد وإلى أي مدى يسهم قرار الضم في تفعيل القطاع ومردود ذلك على الهيئات والمكاتب السياحية بالدولة

قال معاليه : لقد باشرنا بضم القطاع السياحي إلى وزارة الإقتصاد من خلال تشكيل لجان مشتركة لدراسة الوضع الحالي وكيفية إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي لوزارة الإقتصاد لدمج القطاع السياحي فيه مع

الدولة تستحوذ على 26 بالمئة من الغرف قيد التنفيذ في الشرق الأوسط

الحفاظ على كيان خاص به إدراكا منا لأهمية هذا القطاع في اقتصاديات الدول باعتباره أحد روافد التنمية الإقتصادية المستدامة.

مردود إيجابي

و أكد أن هذا الضم سيكون ذا مردود إيجابى و مثمر لجميع الهيئات و المكاتب السياحية بالدولة لأن قطاع السياحة قطاع ديناميكي و حركي يسلتزم التعاون والتنسيق الدقيق والمستمر مع الجهات المعنية بقطاع السياحة بشكل مباشر أو غير مباشر حتى تتحقق رؤية الدولة و هذا ما سيتم العمل على تحقيقة فى المرحلة المقبلة.

وحول مرتكزات النهوض بقطاع السياحة على مستوى الدولة قال معاليه : عمليا قطاع السياحة قطاع ناهض حاليا وسيشهد في الفترة القادمة مزيدا من التطور والنمو وسنعمل بالتنسيق والتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة على المستويين المحلي والاتحادي على تقديم أفكار ومبادرات جديدة ومبتكرة لتعزيز دور قطاع السياحة في منظومة العمل الاقتصادي في الدولة وزيادة ومضاعفة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز مكانة دولة الإمارات على خارطة أهم الوجهات السياحية ليس على مستوى المنطقة فحسب بل والعالم أيضا ليكون قطاع السياحة من القطاعات الإنتاجية الحيوية في الفترة القادمة وفي مرحلة ما بعد النفط التي أعدت لها دولة الإمارات جيدا».

صناعة السياحة

وأضاف إن السياحة ستكون الصناعة التي سيتم الاعتماد عليها بصورة أكبر في اقتصاد ما بعد النفط بالنظر لارتباطها بالعديد من القطاعات الأخرى وكونها المحرك الرئيس لقطاعات التجزئة والتسوق والترفيه والطيران فضلا عن دورها الأبرز في توفير الوظائف وتنشيط حركة الاستثمار في قطاعات الضيافة والفنادق والبنية التحتية,إضافة إلى توفير فرص لنجاح أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

و أشار المنصوري إلى أن دولة الإمارات أدركت منذ سنوات طويلة أهمية صناعة السياحة في استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة. مؤكدا أن القطاع السياحي

المساهمة الإجمالية لقطاع السفر والسياحة بالناتج المحلي الإماراتي بلغت نحو 134 مليار درهم في العام 2015

في الإمارات حقق في هذا السياق نقلة نوعية غير مسبوقة وازدادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة و شهد تطورات كبيرة عززت مكانة القطاع ودوره في منظومة العمل الاقتصادي

في الدولة.

وأوضح أن المساهمة الإجمالية لقطاع السفر والسياحة بالناتج المحلي الإماراتي بلغت نحو 134 مليار درهم في العام 2015 ما يشكل 8.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لينمو بنسبة 4.4 في المائة العام الحالي حسب بيانات مجلس السفر والسياحة العالمي وسترتفع المساهمة بمعدل 5.4 في المائة سنويا خلال السنوات العشر المقبلة لتصل إلى 236.8 مليار درهم بحلول العام 2026 بحصة 11.2 في المائة.

ونوه مجلس السفر والسياحة العالمي في تقريره الاقتصادي حول الإمارات الذي أصدره مؤخرا إلى أن المساهمة المباشرة للقطاع في الناتج المحلي الوطني الإماراتي بلغت العام الماضي 64.9 مليار درهم بحصة 4.2 في المائة

وتوقع أن ينمو بنسبة 4.2 في المائة العام الجاري الى 67.6 مليار درهم وأن ينمو سنويا بمعدل 5.7 في المائة ليصل الى 118.1 مليار درهم بحلول العام 2026.

وفيما يتعلق بحجم الاستثمارات بالقطاع فقد بلغ حجم الاستثمارات السياحية بالدولة 27.4 مليار درهم العام الماضي ما يشكل 7.3 في المائة من إجمالي الاستثمارات بالدولة على أن يرتفع بنسبة 2.8 في المائة العام الجاري ليصل إلى 28.17 مليار درهم على أن يرتفع سنويا بنسبة 6.8 في المائة ليصل الى 54.4 مليار درهم بحلول العـــــام 2026.

و بلغ حجم إنفاق السياح الدوليين على السياحة والسفر في الإمارات العام الماضي 95.5 مليار درهم مرتفعا بنسبة 3.3 في المائة العام الجاري ليصل إلى 98.7 مليار درهم و5.4 في المائة سنويا حتى العام 2026 إلى 167.7 مليار درهم. ومن المتوقع أن يصل عدد السياح الدوليين القادمين إلى الإمارات العام الحالي إلى 15.8 مليون سائح دولي ونحو 31 مليون سائح بحلول العام 2026.

مرتكزات كثيرة

ووصف معاليه المرتكزات المساعدة على النهوض بالقطاع بأنها كثيرة ومنها حالة الامن والأمان والاستقرار السياسي الذي تشهده الدولة وبنيتها التحتية المتطورة والتي تشمل أضخم وأحدث الموانىء والمطارات على مستوى العالم وشبكات النقل البري والبحري والجوي المتطورة و وجود ناقلات وطنية عملاقة ومنافسة عالميا في مقدمتها طيران الامارات والاتحاد ومناخ إستثماري جاذب ومنظومة تشريعية عصرية تشجع على الاستثمار بقطاع السياحة وغيره ,

وطبيعة الامارات المتنوعة من صحراء جذابة وشواطىء ساحرة ومحميات طبيعية وأماكن أثرية وسلسلة فنادق كبرى تضم عشرات آلاف الغرف الفندقية وتنافسية الأسعار والعمالة السياحية المدربة والمتمكنة وما تتمتع به بلادنا من تنوع سياحي جذاب. وقال معاليه: بلادنا بفضل الله تتمازج فيها الثقافات و تزدهر فيها الأفكار و الآمال مع الحرص على الالتزام بروح الانفتاح على العالم.. وغيرها من المرتكزات والحوافز السياحية.. و لا ننسى الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة الرشيدة لقطاع السياحة الواعد الذي تبنى عليه الامال في اقتصاد ما بعد النفط .

مقومات هائلة

يستحوذ القطاع الفندقي في دولة الإمارات على 25.6 بالمئة من الغرف الفندقية قيد الإنشاء في منطقة الشرق الأوسط والبالغة 80.423 غرفة لنحو 251 فندقاً جديداً قيد التنفيذ في المنطقة، بحسب تقرير لمؤسسة «إس تي آر جلوبال».

وقدر التقرير عدد الغرف الفندقية قيد الإنشاء في دولة الإمـــارات حتى نهاية شهر مارس 2016 بنحو 20,640 غرفة تشكل معاً الطاقة الاستيعابية لنحو 66 فندقا يجري تشيد الجزء الأكبر منها في إمارة دبي، بالإضافة إلى بقية إمارات الدولة.

ووفقاً للتقرير، استحوذت دولة الإمارات على نحو 26,3 من إجمالي الفنادق قيد الإنشاء في منطقة الشرق الأوسط والبالغ عددها 251 فندقا، حيث يجري تشييد لكثر من 66 فندقا جديدا في الدولة، تلتها المملكة العربية السعودية التي تشهد إنشاء 44 فندقاً جديداً تضم 34.812 غرفة، لتبلغ بذلك حصتها نحو 17.5 بالمئة من ناحية عدد الفنادق، و43.2 بالمئة من ناحية إجمالي عدد الغرف.وأظهر تقرير مؤسسة «إس تي آر جلوبال» وجود أكثر من 536 فندقاً جديدا قيد التخطيط والتعاقد

66 فندقاً قيد الإنشاء في الإمـــارات بســـعة 20.6 ألـــف غرفة

بنيـة تحتية ذات جـودة عـالية تمـيز القطـاع السياحي في الدولة

والإنشاء في منطقة الشرق الأوسط بطاقة إجمالية للغرف تقدر بنحو 151.654 غرفة. وأوضح التقرير أن هذا الأرقام شهدت بنهاية شهر مارس الماضي زيادة

بنسبة 41 بالمئة بإجمالي الغرف في الفنادق قيد التعاقد والإنشاء في المنطقة،مقارنة مع أرقام شهر مارس 2015، وبزيادة قدرها 42.7 بالمئة

عند مقارنة عام مقابل عام،وتتضمن بيانات المؤسسة المشاريع الفندقية التي يجري تنفيذها حالياً، وكذلك المشاريع التي دخلت مرحلة التخطيط النهائي، والتي في مرحلة التخطيط، ولا تتضمن المشاريع غير المؤكدة بعد.وتعكس طفرة الاستثمارات الفندقية في دولة الإمارات النمو المتسارع في القطاع السياحي بالدولة التي باتت وجهة سياحية رئيسة للسياح من كافة أنحاء العالم، بفضل ما تتمتع به من بنية ومعالم سياحية متنوعة تغطي إمارات الدولة كافة.ووفقاً لبيانات دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي، شهد قطاع الضيافة في الإمارة افتتاح نحو 7 منشآت فندقية جديدة خلال الربع الأول من 2016 أضافت بدورها نحو 1666 غرفة وشقة فندقية، متوافر منها حالياً 1214 غرفة وشقة. وأظهرت بيانات الدائرة، ارتفاع عدد المنشآت الفندقية في دبي، من 677 منشأة بنهاية ديسمبر 2015 إلى 684 منشأة أواخر مارس 2016، فيما ارتفع عدد الغرف والشقق الفندقية من 98 ألفاً و333 غرفة وشقة، إلى 99 ألفاً و999 غرفة وشقة خلال الفترة ذاتها. وتوزعت تصنيفات المنشآت الفندقية الجديدة، على 3 فنادق من فئة 3 نجوم وفندق واحد من تصنيف 4 نجوم، وفندق واحد 5 نجوم، إضافة إلى منشأة للشقق الفندقية من الدرجة الفاخرة «ديلوكس» وأخرى من درجة «ستاندرد».

وأضاف فندق «فور سيزونز» في «مركز دبي المالي العالمي» 106 غرف 5 نجوم، و«ويندهام مارينا» 486 غرفة 4 نجوم تم تشغيل 400 غرفة منها فقط خلال الربع الأول. ووفر فندق «آبيس ستايلز دراجون مارت» 251 غرفة منها 173 غرفة مشغلة، فيما أتاح «آبيس ون سنترال» 588 غرفة منها 252 غرفة فندقية مشغلة، و«الفريج» 48 غرفة.

ووصل إجمالي عدد المنشآت الفندقية العاملة في الإمارة إلى 677 فندقاً بنهاية 2015، مقابل 657 فندقاً خلال 2014، كما ارتفع عدد الغرف الفندقية تحت الخدمة من 92 ألفاً و333 وحدة فندقية، خلال 2014 إلى 98 ألفاً و333 وحدة بنهاية العام الماضي.

وتخطط العديد من العلامات الفندقية الشهيرة لإدارة وتشغيل العديد من الفنادق في قطاع الضيافة بالإمارات للاستفادة من آفاق النمو الواعدة في المستقبل، حيث من المتوقع أن يرتفع عدد الغرف الفندقية في دبي إلى 109 آلاف غرفة مع نهاية العام، مع دخول 13 ألف غرفة فندقية جديدة للسوق خلال 2016.

وقالت دراسة صادرة عن شركة فيابيليتي للاستشارات: إن سوق دبي لا يزال يعد واحداً من أكثر الأسواق جاذبية لكبرى العلامات الفندقية التي تخطط لافتتاح المزيد من المنشآت الفندقية في الإمارة خلال السنوات الأربع المقبلة. وأضافت أنه خلال السنوات الثلاث المقبلة ستدخل سوق دبي 37500 غرفة فندقية، منها 13 ألف غرفة في العام الجاري تمثل 34 بالمئة من إجمالي أعداد الغرف التي ستدخل السوق حتى 2019.

وخلال العام المقبل تستقبل الإمارة 11 ألف غرفة، وفي العام الذي يليه سيدخل السوق 10 آلاف غرفة، ثم 3500 غرفة بحلول 2019، ليصل إجمالي عدد الغرف إلى 162315 غرفة مع نهاية العام 2019.

استعراض مقومات اقتصاد الدولة أمام طلبة كلية الدفاع الوطني

استعرض معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد مقومامت الاقتصاد الوطني خلال لقائه طلبة طلبة الدفاع الوطني في ديوان عان الوزارة بدبي في يناير الماضي. وأكد معالي المنصوري، في محاضرته تحت عنوان «ومضات عن الاقتصاد الوطني»، أن اعتماد الميزانية صفرية العجز لعام 2016 يؤكد الأثر المحدود لانخفاض أسعار النفط على توجهات الدولة واقتصادها.

وشارك في الاستعراض سعادة المهندس محمد بن عبدالعزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية وسعادة عبدالله بن أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد للتجارة الخارجية والصناعة.

المنتدى الاقتصادي الإماراتي – القطري يبحث التعاون الاستثماري

عقد المنتدى الاقتصادي الإماراتي - القطري في دورته الثانية بفندق ريتز كارلتون في أبوظبي في فبراير الماضي بمشاركة أكثر من 150 ممثلاً عن جهات ومؤسسات اقتصادية وتجارية وعدد كبير من المستثمرين ورجال الأعمال من الجانبين. و ترأس اعمال لمنتدى معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد والشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة بدولة قطر. وبمشاركة عدد من كبار المسؤولين ورجال الأعمال في كلا البلدين. وأعلن المنتدى عن فرص واعدة لتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك بين الإمارات وقطر.

الاقتصاد وشروق توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز شراكتهما الاستراتيجية

وقعت وزارة الاقتصاد وهيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق) مذكرة تفاهم في فبراير الماضي بهدف تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين. وتحفيز أوجه التعاون التجاري والفني والاقتصادي لتعزيز علاقات الأعمال والمناخ الاستثماري في إمارة الشارقة.

وقع المذكرة من جانب الهيئة الشيخة بدور بنت سلطان القاسمي، رئيس هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق)، في حين وقعها من جانب الوزارة معالي المهندس سلطان المنصوري، وزير الاقتصاد، بحضور المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، وحميد بن بطي المهيري وكيل وزارة الاقتصاد المساعد لقطاع الشركات وحماية المستهلك، ومروان بن جاسم السركال المدير التنفيذي لهيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق)، ومحمد خميس المهيري، المدير العام للمجلس الوطني للسياحة والآثار وعدد من موظفي الوزارة والهيئة في مركز مليحة للآثار.

بحث تعزيز الاستثمار والتجارة مع باراغواي

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد خلال استقباله أيلاديو لويثاغا وزير خارجية الباراغواي الذي الذي زار الدولة رفقة وفد رفيع المستوى في مارس الماضي سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية ورفع حجم التبادل التجاري بين البلدين الصديقين. وركز اللقاء على تطوير علاقات التعاون بين دولة الإمارات والبارغواي بما يخدم مصالحهما المشتركة في المجالات الهامة والحيوية للبلدين ومنها الطاقة المتجددة والزراعة والأمن الغذائي.

وزير الاقتصاد يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع مجموعة أميركا اللاتينية والكاريبي

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد حرص دولة الإمارات على تعزيز علاقات التعاون مع مجموعة أميركا اللاتينية والكاريبي «جرولاك»، خاصة في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار في إطار سياسة الانفتاح التي تتبعها الدولة وحرصها على تنويع الشركاء الاقتصاديين والتجاريين وتوسيع دائرة تعاونها مع القوى الصاعدة في العالم ومنها مجموعة أميركا اللاتينية والكاريبي. وشدد معاليه خلال لقاء معاليه وفد «جرولاك» في يناير الماضي برئاسة روبيرتو ليون رئيس المجموعة، على أن هناك فرصاً ومجالات كبيرة للتعاون بين الجانبين.

المنصوري وعمدة الحي المالي لمدينة لندن يبحثان تعزيز الروابط الاقتصادية

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد واللورد جيفري ماونتيفانز عمدة الحي المالي لمدينة لندن ..العلاقات المتميزة التي تجمع دولة الإمارات وبريطانيا وسبل تعزيزها وتوطيد الروابط الاقتصادية بما يخدم المصالح المشتركة. حضر اللقاء - الذي عقد في ديوان وزارة الاقتصاد في دبي في يناير الماضي - سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية و سعادة فيليب بارام سفير المملكة المتحدة لدى الدولة.

الاقتصاد توقع اتفاقية مع دائرة التنمية في عجمان

وقعت دائرة التنمية الاقتصادية في عجمان ووزارة الاقتصاد في يناير الماضي، اتفاقية تعاون مشترك تهدف إلى تعزيز أُسس التعاون بين الطرفين وزيادة تفعيلها، بما يدعم جهود الطرفين لتحقيق أهدافهما الرامية إلى تعزيز بيئة الأعمال في الإمارة والدولة بشكل عام وتنمية عوامل جذب الاستثمار للدولة ورفع مكانتها اقتصادياً. وقع الاتفاقية سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية و علي عيسى النعيمي المدير العام لدائرة التنمية الاقتصادية في عجمان .

الاقتصاد توقع مذكرة تفاهم مع المعهد الفلمنكي للبحوث البلجيكي

وقعت وزارة الاقتصاد مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بمجال الابتكار مع المعهد الفلمنكي للبحوث التكنولوجية في بلجيكا. شهد توقيع الاتفاقية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد ومثل الوزارة في التوقيع جمعة الكيت الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية وعن الجانب البلجيكي ديرك فرانسير المدير الإداري للمعهد بحضور دومنيك مينور سفيرة المملكة البلجيكية لدى الدولة وعدد من كبار المسؤولين من الجانبين. ويعتبر توقيع مذكرة التفاهم أحد نتائج زيارة معالي الوزير المنصوري إلى بروكسل في شهر نوفمبر الماضي.

تعزيز التعاون علاقات التعاون مع أستراليا

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، سبل تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولة الإمارات واستراليا، خلال استقباله وزير الدولة الأسترالي للتجارة والاستثمار وزير السياحة والتعليم الدولي ريتشارد كولبك، والوفد المرافق له في حضور السفير الأسترالي لدى الدولة آرثر سبايرو. حضر اللقاء الذي عقد في يناير الماضي عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، وعدد من كبار المسؤولين من الجانبين.

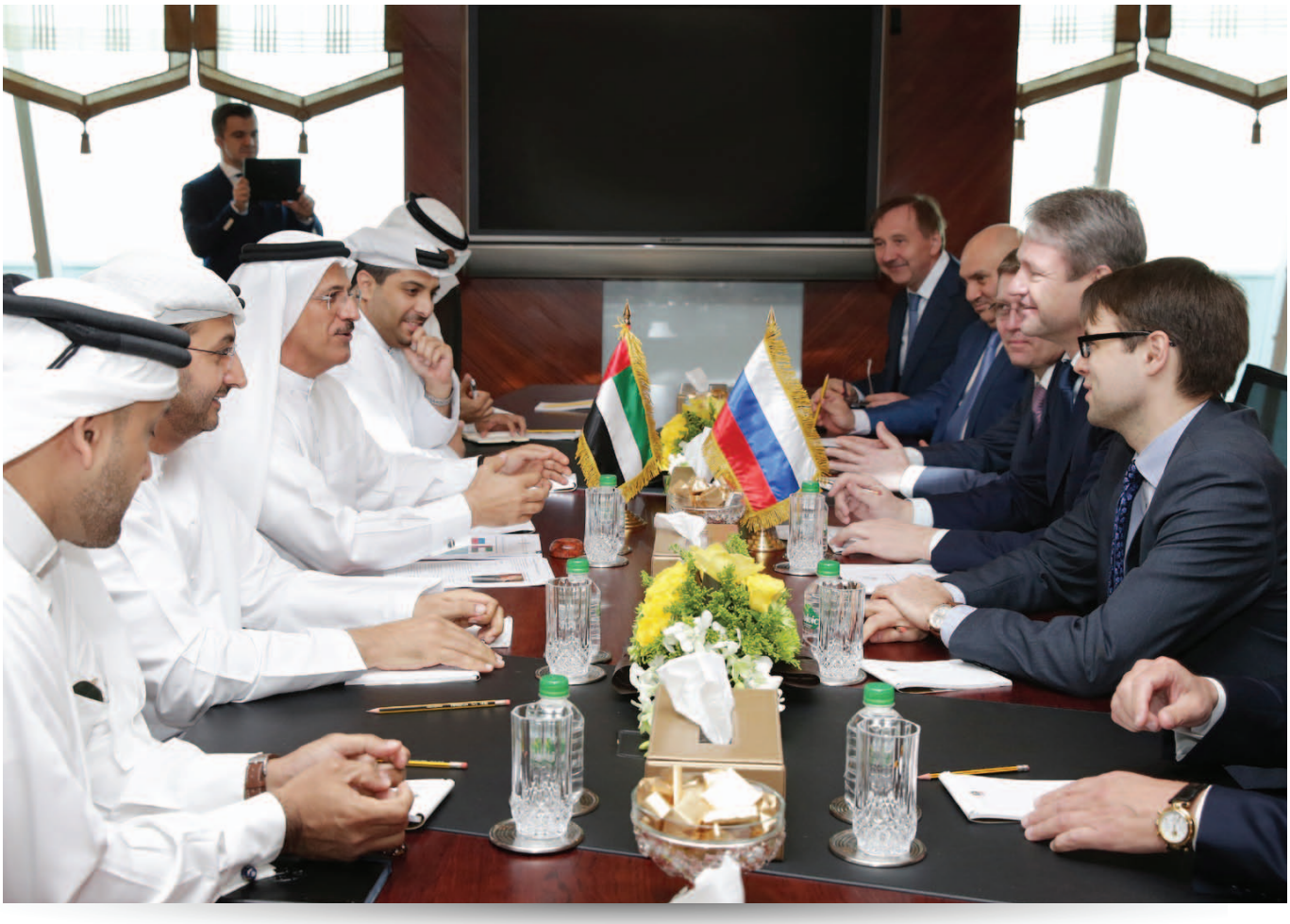

بحث تطوير آفاق استثمارات الزراعة والصناعات الغذائية مع روسيا

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، خلال استقباله في فبراير الماضي بديوان الوزارة بدبي الكسندر تكاتشوف، وزير الزراعة الروسي، والوفد المرافق له سبل تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، خاصة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، من خلال تشجيع الاستثمارات المشتركة وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا القطاع الحيوي. حضر اللقاء عبدالله بن أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، وعبدالله سلطان الشامسي الوكيل المساعد لشؤون الصناعة بالوزارة.

توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية

وقعت وزارة الاقتصاد ومؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة مذكرة تفاهم لتحديد أطر التعاون المشترك بين الجانبين في طرح وتقديم مبادرات من شأنها إضافة قيمة على الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز أدوارهم وحقوقهم في المجتمع . وقع المذكرة في فبراير الماضي كل من سعادة المهندس محمد احمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية وسعادة محمد محمد فاضل الهاملي الأمين العام لمؤسسة زايد العليا وذلك بمقر مركز أبوظبي للتوحد التابع للمؤسسة وبحضور كل من عائشة المنصوري مديرة المركز وطارق المرزوقي مدير إدارة الاتصال الحكومي بوزارة الاقتصاد .

اللجنة الاقتصادية الإماراتية-المجرية المشتركة تعقد اجتماعها الاول

عقد بدبي الاجتماع الأول للجنة الاقتصادية الإماراتية-المجرية المشتركة برئاسة معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد ومعالي بيتر سيارتو وزير الشؤون الخارجية والتجارة بجمهورية المجر وبمشاركة عدد من كبار المسؤولين من القطاعين الحكومي والخاص بالبلدين. وسبق أعمال اللجنة المشتركة اجتماعات تحضيرية فنية على مستوى كبار المسؤولين برئاسة سعادة المهندس محمد أحمد بن عبدالعزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية فيما يرأس الجانب المجري سعادة كاتالين توث نائب وزير الدولة للزراعة.

التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية مشتركة بين الامارات والصين

وقعت دولة الإمارات وجمهورية الصين بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية بشأن تعزيز القدرات الصناعية والشراكات الاستثمارية بين الجانبين في هذا القطاع الحيوي والذي يحتل أهمية كبيرة على صعيد تعزيز التنمية المشتركة لكلا البلدين. جاء ذلك خلال لقاء معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، ومعالي نينج جيتزي نائب رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بجمهورية الصين الشعبية، خلال زيارته للدولة في فبراير الماضي على رأس وفد اقتصادي واستثماري ضخم بحث خلالها سبل توثيق الروابط الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين.

توقّع اتفاقية ومذكرة تفاهم مع المعهد الكوري لمعلومات براءات الاختراع

وقعت وزارة الاقتصاد والمعهد الكوري لمعلومات براءات الاختراع (KIPI) بجمهورية كوريا الجنوبية، في فبراير الماضي اتفاقية تطوير نظام أتمتة الملكية الصناعية، لتعزيز آلية الفحص الفني لطلبات براءات الاختراع، في إطار جهود الوزارة الرامية لتطوير البنية التحتية لقطاع الملكية الفكرية داخل الدولة. وقع الاتفاقية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، فيما وقعه عن الجانب الكوري ري تاي كوين رئيس المعهد الكوري لمعلومات براءات الاختراع. كما وقع المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، مذكرة تفاهم مع تشوي دونغيو المفوض العام لمكتب الملكية الفكرية بجمهورية كوريا الجنوبية، تهدف إلى تعزيز التعاون بالإجراءات الإدارية للملكية الفكرية وتطوير أنظمة الأتمتة المرتبطة بها .

الاقتصاد تنظم ورشة عن آفاق التجارة الدولية

نظمت وزارة الاقتصاد ورشة عمل تحت عنوان «توجهات وآفاق التجارة الدولية» تناولت أهمية استشراف مستقبل هذا القطاع الحيوي من خلال استعراض أبرز مؤشراته العالمية والعوامل المؤثرة على حركة التجارة الخارجية في ظل الفرص والتحديات التي تشهدها غالبية دول العالم. وذلك من خلال ورشة بمشاركة مختلف شركائها الاستراتيجيين من دوائر التنمية الاقتصادية والغرف التجارية والقطاع الخاص.وأقيمت الورشة في فبراير الماضي بالتعاون مع شركة «فيوتشر أجندة» بحضور عبد الله سلطان الفن الشامسي الوكيل المساعد لقطاع الصناعة بوزارة الاقتصاد. وهند اليوحه مدير إدارة السياسات التجارية في وزارة الاقتصاد.

بحث التعاون مع سفير هولندا

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد خلال استقباله سعادة فرانك مولن سفير المملكة الهولندية لدى الدولة سبل التعاون المشترك والارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين. وتم خلال اللقاء الذي عقد في مارس الماضي في مقر الوزارة بحضور لوسيل ميركس نائبة رئيس البعثة الهولندية، وطارق المرزوقي مدير إدارة الاتصال الحكومي في وزارة الاقتصاد، العلاقات المتميزة بين الجانبين في شتى المجالات الاقتصادية وسبل تعزيزها مع تأكيد أهمية تطوير التعاون خلال الفترة المقبلة في عدد من القطاعات الحيوية ذات الاهتمام المشترك خاصة فيما يتعلق بالابتكار والبحث العلمي والاستفادة من الخبرات الهولندية.

مجلس التخطيط والتميز المشترك ينظم ورشة «استشراف المستقبل»

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد على أهمية استشراف المستقبل لتمكين المؤسسات على وضع السيناريوهات والبدائل المستقبلية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة وتوفير متطلبات الاستجابة لاقتصاد ما بعد النفط. إضافة إلى مواكبة الاتجاهات والتطورات المستقبلية من النواحي الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والاجتماعية وغيرها وتحقيق مفاهيم الاستدامة في المجالات كافة. جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمها مجلس التخطيط والتميز المشترك بين أربع جهات يشرف عليها معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وهي وزارة الاقتصاد والهيئة العامة للطيران المدني وهيئة التأمين وهيئة الأوراق المالية والسلع.

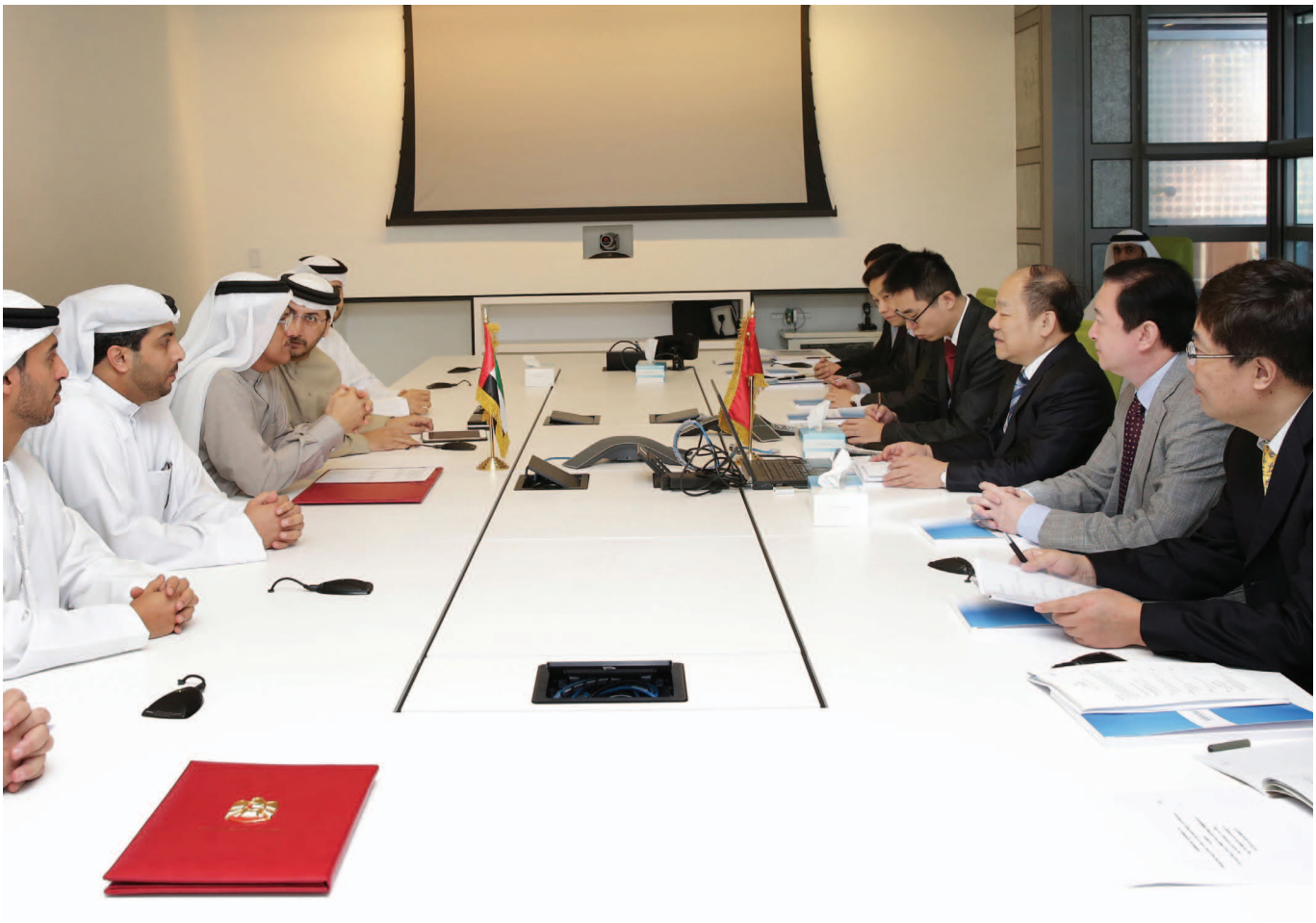

بحث تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية مع الصين

استقبل سعادة عبدالله بن أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة، سعادة كيان كيمينج نائب وزير التجارة بجمهورية الصين الشعبية والوفد الحكومي المرافق له، بحضور سعادة تشان جينغباو القنصل العام لجمهورية الصين لدى الدولة.

بحث الجانبان خلال اللقاء الذي عقد في مارس الماضي سبل تعزيز العلاقات المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية واستعراض الفرص الاستثمارية بين البلدين خلال المرحلة المقبلة. حضر اللقاء سعادة جمعة الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد، وسعادة عبدالله الفن الشامسي الوكيل المساعد لشؤون الصناعة.

بحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع سلوفاكيا

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد خلال لقاءه مع سعادة راستسلاف شوفانيك وزير دولة بوزارة الاقتصاد السلوفاكية سبل تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتنموية بين الجانبين. وتم خلال اللقاء الذي عقد في مارس الماضي بمقر الوزارة بدبي إستعراض نتائج ومخرجات اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة إلى جانب أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة التي يمكن أن تسهم في زيادة حجم التبادل التجاري وفتح آفاق أوسع من المشاريع الاستثمارية المشتركة بين البلدين الصديقين. حضر اللقاء سعادة المهندس محمد أحمد بن عبدالعزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية وسعادة دوشان هورنياك، سفير جمهورية سلوفاكيا لدى الدولة.

الاقتصاد تطلع على أفضل ممارسات الرقابة في فرنسا

نظمت وزارة الاقتصاد زيارة لوفد فني إلى جمهورية فرنسا، للاطلاع على أفضل الخدمات والبرامج والممارسات الخاصة بقطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك خلال الفترة من 7 إلى 9 مارس الماضي. وترأس جمعة مبارك فيروز مدير إدارة الرقابة التجارية بالوزارة الوفد، الذي ضم ممثلين عن مختلف الجهات الاتحادية والمحلية، وأبرزها الهيئة الاتحادية للجمارك وهيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ودائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي ودائرة التنمية الاقتصادية بدبي ودائرة دائرة التنمية الاقتصادية بالشارقة ودائرة التنمية الاقتصادية بعجمان وبلدية الفجيرة.